جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان

القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

إعداد الطالبين:

– لواتي زكريا

– ريش سامية

إشراف الأستاذ:

د.جعفري عمر

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د– بوغازي اسماعيل	–جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	رئيسا
د– جعفري عمر	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	مشرفا
د– باغلي احمد	– جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

إن الحمد والشكر لله نحمده ونشكره الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل، راجين أن يتقبله منا قبولا حسنا، ونسأل الله العظيم رب العرش العظيم خير العمل وخير العلم ينفعنا وينفع غيرنا به.

في البداية وعلى قاعدة من شكر الله شكر العبد وللعرفان بالجميل يطيب لنا أن نتوجه بأفضل الامتنان والتقدير وأسمى عبارات الشكر والثناء إلى الأستاذ المشرف "**جعفري عمر**" الذي تكرم بقبول الإشراف على تأطيرنا، ولما قدمه لنا من توجيهات وملاحظات ونصائح علمية قيمة، وكذا حرصه الدائم والدؤوب على إتمام هذا العمل.

كما نتقدم لجزيل الشكر وعظيم الامتنان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، وإننا على يقين أنهم سيضيفوا من علمهم الوافر ليزيدوا من قيمة هذه المذكرة من خلال خبراتهم وملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتنا بالذكر، شكر وتقدير كل من قدم لنا مساعدة خلال مرحلة إعداد هذه المذكرة، ونتوجه أيضا بالتحية والشكر إلى كافة الاساتذة قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم جامعة بلحاج بوشعيب، وكذلك ندين بالشكر لكل الموظفين وعمال المؤسسات التي كانت محل الدراسة الميدانية

فلجميع هؤولاء خالص التحية والعرفان الشكر والحمد لله من قبل ومن بعد وبفضله تتم الصالحات.

إهداء

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين رحمهما الله اللذان كنت اتمنى ان يكونا معي في اسعد لحضات عمري ،و إلى عائلتي الصغيرة ابني فلذة كبدي الذي انار لي الحياة ب"**وليد**" و الى الاخوتي سندي في هذه الحياة "**محمد امين**" و"**حوسين**"و الى شمعة العائلة الكتوكة الصغير " **ليليان راضية**" الى كل الاحباء و الاقارب الذين ساهموا من بعيد او قريب في دعمي خلال فترة اعداد مذكرة ،إلى زملائي الطلبة،إلى كل من أعاننا وساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل. إلى من تعلمت معه المعنى الأسري اخي العزيز "**لواتي زكرياء**" .

الى كل عائلة "**لواتي و ريش**"

وفي الأخير نسأل الله أن يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا، والصلاة والسلام على من لا شفيع سواه المصطفى الكريم السراج المنير وعلى اله وأصحابه أبرار، عليه أزكى الصلاة والتسليم.

أهدي ثمرة جهدي إلى من بها أكبر وعليها أعتمد إلى شمعة موقدة تثيرظلمة حياتي، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي والتي لا تسعها كل عبارات الشكر والثناء والتقدير والاحترام " **أمي حفظها الله**.

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من حملت اسمه بكل افتخار، إلى من لايمكن للكلمات أن توفي حقه إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه **"أبي حفظه الله "محمد"**.

و الى **"امي حفظها الله "**

إلى من تعلمت معهاالمعنى الأسري اختي العزيزة "**ريش سامية**" .

الى كل عائلة "**لواتي و ريش**"

إلى جميع أصدقائي في الدراسة ومن كان لهم فضل علي

و الشرف و كل الاقارب و الاصدقاء

و الكتاكيت الصغار "عبد الهادي""اسراء""محمد خليل""لجين كريمة"" امال""الاء""ايناس""شيماء".

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إعداد هذه المذكرة وفي الأخير نسأل الله أن يتقبل منا هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعل عملنا هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المقبلين على التخرج.

الفهرس

الفهرس

البسملة	II
شكر وتقدير	III
إهداءات	V IV
الفهرس العام	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
مقدمة:	أ
الفصل الأول: طرق التقييم لأصول المؤسسة	
تمهيد	2
المبحث الأول :الإطار ألمفاهيمي للقيمة العادلة.	3
المطلب الأول :التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.	3
المطلب الثاني : مفهوم القيمة العادلة وأهميتها	5
المطلب الثالث :المقارنة بين مبدأ التكلفة التاريخية والقيمة العادلة	9
المبحث الثاني : تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة.	13
المطلب الأول : تقييم أصول المؤسسة.	13
المطلب الثاني : واقع تطبيق القيمة العادلة في الجزائر.	19
المطلب الثالث :اثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية	21
الخلاصة :	26
الفصل الثاني القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي	
المبحث الأول: القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية :	28
المطلب الأول : المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة :	28
المطلب الثاني : قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها :	31

المطلب الثالث : بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة :	39
المبحث الثاني : القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي :	42
المطلب الأول : ما يتميز به النظام المحاسبي المالي	42
المطلب الثاني : تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية و المحاسبة القابلية للفهم	54
المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية ومفهوم القيمة العادلة	71
خلاصة :	74
خاتمة	73
قائمة المراجع و المصادر	76

قائمةالجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة	31
02	مستويات القيمة العادلة	37
03	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية FASB	54
04	تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية	56
05	العلاقة بين القيمة العادلة وجود المعلومات المحاسبية	58

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	محتويات النظام المحاسبي المالي الجزائري	43
02	تكوين المعلومة المالية	49

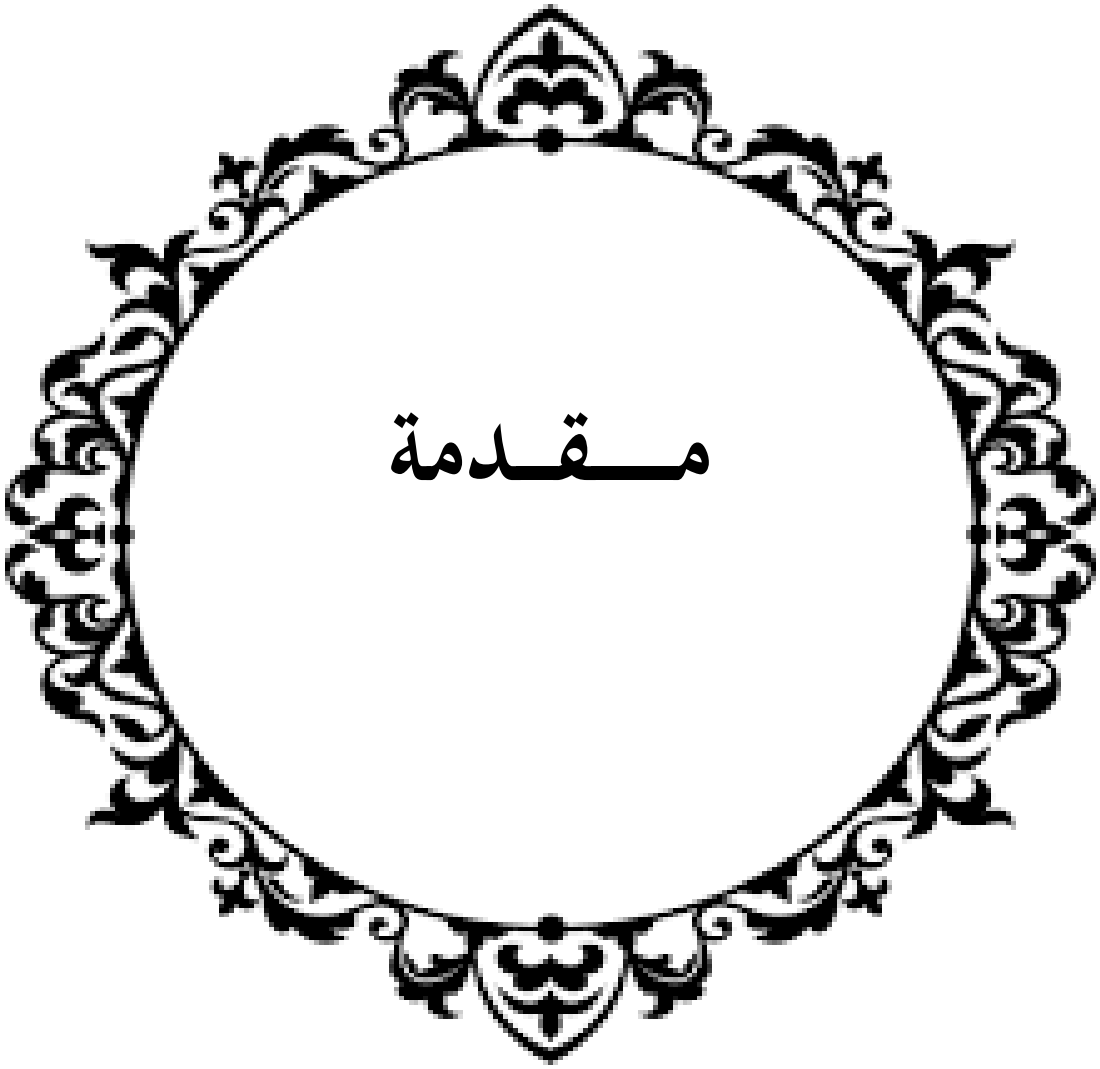
مـــقـــدمة

مقدمة:

من أجل إعداد البيانات المالية ، بالإضافة إلى المبادئ المحاسبية ، يتم استخدام مجموعة متنوعة من الأسس وأدوات القياس لسرد المعلومات بطريقة معينة ذات صلة بالموضوع وموثوق بها وموضوعية ، وقد تم الاعتراف بالعديد من هذه الأسس كمعايير محاسبية و إدراجها في بياناتها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وكذلك مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) من أجل تسهيل اتخاذ القرارات الضرورية لمستخدمي البيانات المالية في بيئة محاسبية مناسبة وتطبيقاتها المحاسبية و المالية تتلاءم مع الواقع الاقتصادي الذي يتطلب سوقًا نشطًا مناسبًا للقياس ، لذلك تم اعتماد نموذج القيمة العادلة كبديل القياس من طرف هيئات لمعايير المحاسبة ، من خلال نشر معايير متعددة التي تتناول استخدام القيمة العادلة حيث ابرز معايير التي ظهر فيها مصطلح القيمة العادلة ضمن معيار الإبلاغ المالي IFRS 13 "قياسات القيمة العادلة "سنة 2011. الذي تم اعتماده و تطبيقه في الدول الأوروبية في يناير 2013. ونجد أن النظام المحاسبي المالي الجديد يسعى إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض القوائم المالية مع إتباع حيادية تامة. و الذي استوحى نطاقه التصوري من الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية و الذي اخذ نموذج القيمة العادلة ضمن قواعد خاصة للتقييم و إعادة التقييم منذ سنة 2009 . حيث سخر كل الإجراءات و الخطوات الإدارية و التنظيمية و التشريعية التي من شانها تساعد على استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية و التي تتخذ التكلفة التاريخية كأساس للقياس. و بذلك نجد أن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر أدى إلى استحداث بدائل للقياس المحاسبي بالإضافة إلى التكلفة التاريخية و الأمر يتعلق بالقيمة العادلة التي توجهت إلى تطبيقها معظم الهيئات المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول, إلا أن تطبيقها في الجزائر يتطلب اجتياز بعض العوائق و الصعوبات المتعلقة بالبيئة المحاسبية و المالية الجزائرية ,لذلك قمنا بهذه الدراسة لنعالج مدى ملائمة تطبيق القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري. وانطلاقاً من الحقائق السابقة تنبع أهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للوقوف على الأسباب التي أدت إلى اللجوء إلا استخدام القيمة العادلة من قبل العديد من الهيئات في معظم الدول ، واستنباط الآثار التي ستنعكس على مستخدمي القيمة العادلة الذين يتوقعون أن تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة و الموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قرارات الاقتصادية وتقييم الأداء في المؤسسة المعنية ، فموضوع المحاسبة القيمة العادلة والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تستحق الدراسة ، وذلك من منطلق أن قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها يساهم في توفير المعلومات المناسبة التي تعكس حقيقة الوضع المالي وكذا الأداء في المؤسسة، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في جدل حول استخدام القيمة العادلة و صعوبة تطبيقها في الواقع

, وما مدى استيعاب البيئة الجزائرية لمفهوم عناصر بدائل القياس المحاسبي و الأسس و القواعد الجديدة في التقييم و إمكانية تطبيقها في البيئة الجزائرية و عليه من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالي:

كيف يتم تطبيق محاسبة القيمة العدالة في النظام المحاسبي المالي ؟

الأسئلة الفرعية :

سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

ماهي محاسبة القيمة العادلة و فيما تتمتل اهميتها بالنسبة للقوائم المالية ؟

ما مدى ملاءمة القياس و الافصاح على اساس القيمة العادلة ؟

هل المؤشرات المالية المعدة بالقيمة العادلة تؤثر على عملية القياس الاداء ؟

فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة عن التساؤلات السابقة فإنه تم إقتراح مجموعة من الفرضيات ،و التي تعتبر كإجابة أولية وكانت كالتالي :

يوجد أثر للقيمة العادلة على المعايير المحاسبية .

معرفة أثر إطار قانوني وفعال ودور أصحاب المصالح على تطبيق المعايير المحاسبية

معرفة أثر الافصاح والشفافية ومجلس الإدارة على المعايير المحاسبية

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي لها اهمية كبيرة في منظمات الاعمال و نظرا لان هذه الدراسة تقوم بالاساس على قياس اثر قواعد الحوكمة و مدى تطبيقها للمعايير المحاسبية ، و في التأكيد على أهمية التوسع في تطبيق هذا المفهوم في البيئة الاقتصادية كما تساهم في توضيح مدى مساهمة حوكمة الشركات لها.

أهداف الدراسة :

في إطار مشكلة البحث وأهميته يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مفهوم القيمة العادلة وأهدافها وأهميتها والمبادئ التي ترتكز عليها وواقعها بالمؤسسات.

- معرفة العلاقة والدور الذي تؤديه المعايير المحس من أجل تحقيق قيمة عادلة

- التحقق من سلامة التوجه نحو تطبيق الحوكمة المؤسسية.

- إبراز مساهمة الحوكمة في تفعيل وتحسين المؤسسات الاقتصادية.

التعرف على المعايير المحاسبة الدولية انطلاقا من اهمية ودواعي الحاجة الى هذه المعايير مع تحديد و تطبيق مفاهيم المحاسبة الدولية، وابراز مراحل التطور التاريخي الذي عرفته التطبيقات المحاسبة على المستوى الدولي على قاعد مسايرة التحولات الاقتصادية المتلاحقة، الناتجة عن تطور و انتشار الكبيرين للأنشطة الاقتصادية في العالم عبر الشركات المتعددة الجنسيات

أسباب اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره يمكن أن ألخصها فيما يلي :

- الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالقيمة العادلة و المعايير المحسبية و النظام المحاسبي المالي.

- المكانة التي أصبحت تتميز بها مواضيع القيمة العادلة وإلقاء الضوء على أهميتها.

- الرغبة في اكتشاف نظام المؤسسات ومدى قدرتها على تطبيق القيمة العادلة.

أدوات الدراسة :

فيما يخص أدوات جمع البيانات المستخدمة في الجانب النظري، تم الرجوع إلى مختلف المصادر المكتبية من كتب، ومذكرات والمجلات والمقالات، وبعض المواقع الإلكترونية من الانترنت والمصادر الأجنبية.

الفصل الأول:

طرق التقييم لأصول المؤسسة

تمهيد:

لقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من جانب العديد من الهيئات العلمية والمنظمات المهنية مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة.

المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة.

المطلب الأول :التحول من نموذج التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة.

يتضمن القياس المحاسبي تحديد القيمة المرتبطة بالعناصر الأساسية المدرجة في البيانات المالية بالنسبة لمؤسسات محددة ، يتم النظر في القياس وفقًا لمعايير المحاسبة الدولية: عملية تحديد القيمة النقدية للعوامل سيتم تأكيده في البيانات المالية و قد تناول الفكر المحاسبي مدرستين أساسيتين للمقياس المحاسبي : مدرسة التكلفة التاريخية ومدرسة محاسبة القيمة العادلة، ولقد ميز هاتين المدرستين عن بعضهما البعض، إذ ارتبطت مدرسة محاسبة التكلفة التاريخية للعمل المحاسبي في ظل الاستقرار الاقتصادي، بينما ارتبطت محاسبة القيمة العادلة بالإفصاح الإضافي في حالة التضخم الاقتصادي[1].

و تمثل التكلفة التاريخية النموذج الذي يقوم على إثبات جميع الموارد و الحقوق والمصروفات والالتزامات بالتكلفة المحددة لحظة وقوع التبادل بين المؤسسة والمتعاملين معها، وهي تمثل التكلفة الفعليّة والحقيقية والمتفق عليها بين الأطراف المتعاقدة في تلك اللّحظة ، في حين يتجاهل هذا النموذج مختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية التي تشيدها المؤسسات، والتي بالتأكيد ستلقي بظلالها وبصورة سيئة على واقعية وسلامة القياس والإفصاح المحاسبي، وقد بدأت الانتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية نتيجة للظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار، حيث تصبح القيمة المسجلة من الماضي والذي يختلف قليلا أو كثيرا عن القيمة الحالية، ومن هنا جاء من ينادي باستخدام القيمة العادلة كنموذج لمقياس والإفصاح وهذا من خلال مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي .

تتمثل إحدى مزايا التكلفة التاريخية في أنها تمثل القيمة الفعلية للأصل وقت الشراء ، لأنها تستند إلى العمليات الفعلية وغير الافتراضية ، وتتوافق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا ، التكلفة التاريخية يُنظر إليها

[1]-رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية :الإطار الفكري-التطبيقات العمليةً**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005 ، ص15 .

على أنها أكثر موثوقية وموضوعية ، خاصةً في حالة عدم وجود سوق نشط بالنسبة للموجودات أو المطلوبات التي يجب قياسها بالقيمة العادلة ، ويسمح استخدامها بإمكانية التحقق من صحتها و من دقة البيانات المسجلة في دفاتر الحسابات.

و من بين عيوب استخدام التكلفة التاريخية هو أن القيمة المسجلة عليها لا تعكس الوضع الفعلي بينما لا يزال اقتصاد معظم البلدان في حالة تضخم ، لذا فإن واقع هذه المؤسسة غير حقيقي فالبيانات المعدة وفق التكلفة التاريخية لا تأخذ بعين الاعتبار تغيرات المتعلقة بالمستوى الخاص أو العام للأسعار مما يظهر عدم ملاءمتها لعملية القياس المحاسبي. لذلك ، فعدم مواكبة نموذج التكلفة التاريخية لمتغيرات الاقتصادية ، وخاصة لعوامل التضخم ، فقد أدى إلى التفكير في نظام بديل يعكس تأثير تغيرات الأسعار ، حيث تم إنشاء محاسبة القيمة العادلة كتصحيح لعيوب مخرجات التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم [1].

و التحول من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يستند إلى الإبلاغ المالي الذي يتطلب إعداد بيانات مالية تلبي حاجات الأطراف العديدة لمستخدمي لهذه البيانات وتعتمد على الوقائع الاقتصادية، وهذا ما فشلت فيه التكلفة التاريخية ووفرته القيمة العادلة

وقد اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية ولعلى أهم الأسباب في إتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراضات ثبات وحدة النقد و المعروف أن الاقتصاد العالمي في الحاضر من مميزاته أنه اقتصاد تضخمي ، ولهذا وحسب مجلس المعايير المحاسبية الدولية فان الهدف طويل المدى يتمثل في الاعتراف بالأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمتها العادلة بدلا من التكلفة التاريخية[2].

[1]-زهير خضر ياسين، القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة السوقية العادلة، بحث مقدم للمؤتمر العلم العاشر، بغداد، مجلة المنصور، 2010، الجزء الثاني ً العدد 14 خاص، بغداد، ص15

[3]- ماجد عبد المجيد قباجة، **أثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المعنوية على محتوى القوائم المالية والوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة**، أطروحة دكتوراه ، تخصص محاسبة، الأردن، 2009 ، ص138 .

و هناك سببين هامين لتطبيق المعايير الدولية التي تهتم بإعداد التقارير المالية المبنية على أساس القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية بحيث :

- ✓ القيمة العادلة تقد معلومات حول عناصر القوائم المالية والأكثر ملائمة من القيم المبنية على أساس التكلفة التاريخية؛
- ✓ توجد نماذج قياس مختلطة ، يتم فيها تقييم بعض الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، مع معظم الخصوم المالية المقاساة بالتكلفة التاريخية لا تتوافق مع الأدوات المالية المعقدة المستخدمة اليوم و استراتيجيات إدارة المخاطر[1].

المطلب الثاني : مفهوم القيمة العادلة وأهميتها.

نتيجة للانتقادات الكثيرة لنموذج التكلفة التاريخية ظهر اتجاه جديد يفرض نفسه وبشدة كنموذج للقياس في الفكر ئالمحاسبي، وهو نموذج القيمة العادلة كما نجد مصطلحات أخرى مرادفة للقيمة العادلة قد تكون القيمة السوقية أو القيمة البديلة.

لا الجدال بان مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى أفاق جديدة, و احدث تغييرا كليا في البيانات المالية و مدلولاتها إلى اجل طويل و ذلك بسبب التطورات الحاصلة في النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ثم برزتها المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة و التي وضعتها موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.[2]

وبناء على الجدل الحاصل فيما يخص مفهوم القيمة العادلة نستعرض عدة تعريفات و ذلك لمحاولة الوصول إلى مفهوم واضح و محدد : و القيمة العادلة لغة يقال قيم الشيء تقييما أي قدر قيمته, و يقال عادل بين الشيئين أو وازن بينهما أي تقييم الشيء تقييما صحيحا بعيدا من الخطأ أو التحيز وعادل الشيء بالشيء أي سواه وجعله مثله قائما مقامه، والعدل هو الإنصاف وهو إعطاء المرء ماله وأخذ ما عليه .[3]

---

[4]- حسين القاضي ، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية، عمان، 2000 ، ص67 .

[2]- صلاح, حواس(2008), "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي", أطروحة دكتوراه كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة ,مصر ,ص25.

[3]- زهران , عماد (2005) ," مشكلات الإفصاح و القياس المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية" ,رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة, القاهرة , ص27.

ظهر مفهوم القيمة العادلة في القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين بشكل كبير, حيث عرفت بأنها تلك القيمة التي يمكن التوصل إليها في وقت معين و لظروف معينة باستعمال طريقة محاسبية مناسبة تتفق مع الغرض من تحديد تلك القيمة. كما عرفت كذلك بأنها المبلغ الذي يتم الاتفاق علية لاستبدال الموجودات(بيع) أو تسوية(دفع) مطلوبات بين الطرفين على اطلاع والرغبة ذوي و المصلحة.

لقد تناولت معايير المحاسبة الدولية IASB مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار :

تعريف القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة الدولي 39:

القيمة العادلة:" القيمة التي يمكن مبادلة الأصل أو سداد إلتزام بها بين أطراف ذوي معرفة و راغبة في إتمام الصفقة وعلى أساس تجاري."

تعريف القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة الدولي 16 :

هي المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الأصل في سوق نشط بين الأطراف Fair value : "القيمة العادلة للأصل على دراية وراغبة، وحددت القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية."

تعريف القيمة العادلة حسب معيار المحاسبة الدولي 40:

القيمة العادلة للأصل" :هي المبلغ الذي يمكن مبادلة أصل به بين أطراف المطلعة وراغبة في تنفيذ عملية تبادل حقيقية[1]."

ومما سبق نستنتج أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على قسمين هما:

القسم الأول :الأطراف الداخلة في العملية :

ويفترض توافر ما يلي:

–أن تتم العملية بين أطراف ذوي علاقة، فأحد الجوانب العامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن العمليات عادة ما تتم على أساس متوازن، بمعنى أن العملية تمت بين طرفين مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط الحصول عليها.

[1]– ساري سليمان عطا سليمان، " **أثر تطبيق القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي في القوائم المالية للبنوك الأردنية**"، رسالة ماجستير، كلية إدارة المال والأعمال، قسم المحاسبة، الأردن، 2010 ، ص30.

– أن تتم العملية بين أطراف راغبة في عقد العملية ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الأخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

القسم الثاني :الظروف التي تتم فيها العملية :

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية وعادية، فالعمليات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع لا يكون مجبر على البيع، وكلما ا زد ضغط الوقت للحصول على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة . وتغطي محاسبة القيمة العادلة الأدوات المالية، الاستثمارات العقارية، المحاصيل الزراعية، الموجودات البيولوجية، إلتزامات عقود التأمين[1].

أهمية استخدام القيمة العادلة : تعتبر القيمة العادلة أكثر فائدة من التكلفة التاريخية في قياس العديد من العناصر للأصول والالتزامات خصوصا تلك المتعلقة بقياس الأدوات المالية، مثل الاستثمار في السندات المالية والأسهم.

إن أهم انتقال لمفهوم القيمة العادلة جاء بعد الانتقادات الملمة بالتكلفة التاريخية .لهذا جاءت القيمة العادلة لتحدث تغييرات في بنية البيانات المالية ومدلوليتها، فمعلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية وعليه فمعلومات القيمة العادلة لها العديد من المزايا و كذلك عيوب عديدة :

أدى إدخال القيمة العادلة إلى تحقيق سلسلة من المزايا ، مثل تلك التي يمكننا جمعها أدناه :

– تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية.

– إذا تم تقييم الأصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن الدخل الاقتصادي، حيث يتم أخذ الأسعار السوقية بعين الاعتبار.

– يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال.

– يوفر هذا المدخل مقياسًا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.

[1]– صبايحي نوال، " **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية(IRS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**" رسالة ماجستير، قسم علوم تجارية، فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر3 ,2010 ,ص160.

– تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.

– يعد استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسًا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية.

– تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشات المتشابهة التي تستخدم القيمة العادلة.

– تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

إن الأخذ بالقيمة العادلة يؤدي إلى تحقيق مجموعة من العيوب كالتي يمكن أن نجمعها في التالي :

– إن تحديد القيمة العادلة والاعتراف بها ينطويان على الكثير من التحيز الشخصي و إتباع أسس قياس متباينة.

– هناك كثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية ويعتمد على قياسها التكلفة التاريخية.

– إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات تعد معقدة وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المنشأة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة.

– قد تختلف التقديرات من قبل المقدرين مما يفقد القيمة المقدرة الثقة والدقة المطلوبة.

– قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها[1].

المطلب الثالث :المقارنة بين مبدأ التكلفة التاريخية و القيمة العادلة :

يمكن تلخيص الفرق بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية في الجدول التالي الذي يلخص السمات وملامح وثيقة الصلة لمقاييس الأصول والالتزامات المالية المرتكزة على التكلفة التاريخية وعلى القيمة العادلة[2].

[1]– النجار جميل حسن.(2013) . أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين. العدد 3 ص469.

[2]– طارق عبد العالي حماد(2003) "**المحاسبة عن القيمة العادلة**"، القاهرة , ص39.

القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
تحسن إمكانية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدومتشابهة والأشياء غير المتشابهة مختلفة.	وضعف قابلية المقارنة عن طريق جعل الأشياء المتشابهة تبدو مختلفة والعكس.
توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية السائدة.	توفر معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول والأعباء المفروضة بواسطة الالتزامات في ظل الظروف الاقتصادية عندما تم تملكها أو تكبدها.
تعكس تأثير قرارات الإدارة بمواصلة الاحتفاظ بالأصول أومديونية الالتزامات، وكذا قرارات تملك أو بيع الأصول و تسوية الالتزامات على أداء الكيان.	تعكس تأثير قرارات تملك أو بيع الأصول أو تسويةالالتزامات فقط على أداء الكيان، وتتجاهل تأثيرات قراراتمواصلة الاحتفاظ أو تحمل المديونية.
تعكس بسهولة تأثيرات معظم استًراتيجيات إدارة المخاطر.	تتطلب قواعد معقدة لتحاول عكس تأثير معظماستراتيجيات إدارة المخاطر.
وتطلب معرفة الأسعار السوقية الجارية لتقرير المبالغ المثبتة، وهو ما قد يتطلب استبعاد بعض البنود ويمكن أف يؤدي لحدوث مشاكل اعتمادية أو موثوقية.	المبالغ المثبتة يمكن احتسابها بناء على المعلومات المتاحةداخليا عن الأسعار في المعاملات الماضية، دون الرجوع إلىبيانات سوقية خارجية.

ومن خلال ما سبق يظهر أن كلا أسلوبي القياس، القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، تتعارضان في كيفية استخدام الخصائصالنوعية للمعلومة المحاسبية، خاصة فيما يتعلق بالملائمة و الموثوقية، والتي يمكن إجراء مقارنة بينها من خلال الجدول التالي:[1]

البيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبةللقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أوالالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيعالأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها.	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأةوذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أوبيع الأصول أو تحمل الديون أوتسديدها، بينما تتجاهل تأثيراتالقرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازةالأصل أو تحمل الالتزامات.
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقريرعن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديراتمما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.	تعتمد على القيم المثبتة في البياناتالمالية على أسعار المعاملات الفعلية دونالإشارة إلى البيانات السوقية الحالية.
الثبات	– يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى و لا يمنع من تطبيق طرق المحاسبية بشرط الإفصاح عن طبيعة و مبررات هذا التغيير و أثره على القوائم المالية حيث يلاحظ تعدد نماذج و	يتسق أساس التكلفة التاريخية مع مفهوم الثبات حيث يقضي بأن الأصولوالخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات فيالأسعار.

[1]- دراسةميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس 2002 العدد الثاني، ص 125.

	مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول و الالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى القيمة الحالية و صافي التدفقات النقدية المستقبلة إلى غير ذلك كما إن تطبيق نموذج مختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.[1]	
القابلية للفهم	– تعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها. – الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق مفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم . – الاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة .	تعتبر التكلفة التاريخية سهلة الفهم و غير معقدة لان الأسعار محددة و معروفة بالكامل عند حدوث صفقة أو معاملة تجارية وغير قابلة للجدل لذلك إذا استمر تطبيق هذا المبدأ لفترة طويلة نجد العديد من المؤيدين الذين يرون أنها الأساس السليم في القياس.

[1]– وليد زكريا صيام , " أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها دراسة ميدانية على البنوك – التجارية الأردنية",2006 ,ص 6.

المبحث الثاني : تقييم الأصول الثابتة للمؤسسة.

المطلب الأول : تقييم أصول المؤسسة.

***القيمة العادلة للأصول الثابت :**

تختلف طريقة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة حسب طبيعة كل تثبيت حيث نجد :

1. التثبيتات المعنوية :

يتطلب هذا النوع من التثبيتات اهتمام كبير و دراسة معمقة باعتبارها أصول غير ملموسة و عليه تتطلب عملية تقييمها معرفة دقيقة لطبيعتها التي تختلف حسب نشاط كل مؤسسة, و خصوصا ان قيمتها تكون كبيرة في اغلب الأحيان.

1.1- مصاريف البحث و التطوير

و هي من الأصول المعنوية المولدة داخليا و تقيم من خلال المنافع الاقتصادية المستقبلية إلا إذا لم نستطع تقييم على أساس المصاريف المتكبدة للإنتاج هذا الأصل المعنوي[1].إي بتكلفة الحيازة منقوص منها الاهتلاكات المتراكمة خلال مدة الحياة.[2]

2.1- براءات الاختراع

هي شهادات تسلم للمكتشف بغرض ضمان و حماية حق الاستغلال هذا الاختراع لمدة محددة و شروط معينة و يمكن أن تنشئها المؤسسة لذاتها أو تحصل عليها عن طريق الشراء.[3]

وتقيم إما عن طريق التكاليف التي تكبدتها لإنشائها أو عن طريق الحالية الصافية و هذا من خلال استحداث التدفقات النقدية المستقبلية و تتحدد قيمة البراءة (V) من خلال العلاقة الآتية :

[1] -Jean-Étienne Palard, Franck Imbert, **Guide Pratique d'évaluation d'entreprise**, Eyrolles, Paris, 2013, P154.

[2] -Direction Général des impôts, **L'évaluation des entreprises et des titres de sociétés**, Novembre 2006, P39.

[3]-Jean-Sébastien Lantz, **Valorisation stratégique et financière**, Maxima, Paris, 2004, PP71-76.

$$V = \sum_{i=1}^{n} \frac{vi}{(1+r)^i}$$

vi التدفقات النقدية المتوقعة.

i مدة استخدام البراءة.

r معدل الخصم.

-تقيم البراءة التي تم شراءها إما من خلال المبلغ المدفوع للحصول عليها وفق العلاقة الآتية :

قيمة البراءة =المبلغ المدفوع – الاهتلاك الاستثنائي

او عن طريق قيمتها العادلة باستخدام طريقة المقارنة من خلال تحديد قيمة البراءة مماثلة او عن طريق قيمتها السوقية.

3.1- الامتيازات

تقيم الامتيازات أو المهارات بنفس طريقة تقييم البراءة و يمكن أن يكون ملكا للمؤسسة تنازلت علية للغير او قد تحصل عليه عن طريق الشراء.ففي الحالة الأولى أين قامت المؤسسة ببيع المهارة للطرف الأخر مقابل حصولها قسط سنوي فتتحدد قيمتها انطلاقا من العلاقة التالية :

$$V = X\frac{1-(1+i)^{-n}}{i}$$

X القسط السنوي .

iمعدل الخصم.

vعدد السنوات.

أما في حالة شراء المؤسسة للمهارة فتقيم من خلال العلاقة التالية :

قيمة المهارة=المبلغ المدفوع – الاهتلاك الاستثنائي

فالقيم المعنوية مثلها مثل الأراضي لا تهتلك بصفة دورية بل تهتلك بصفة استثنائية, فمثلا في حالة التطور التكنولوجي يمكن أن تصبح البراءة عديمة الجدوى.[1]

4.1- العلامات (les marques)

هي الإشارات أو الرموز و الرسومات التي تميز منتجات أو خدمات المؤسسة عن غيرها, و العلامة يمكن إنشاؤها من طرف المؤسسة كما يمكن شراءها, وتكتسي عملية تقييمها صعوبة بالغة لكن على العموم يمكن تقييمها من طريق التكاليف إعادة إنشاءها(مصاريف الإشهار والدعاية..) آو عن طريق حساب الهامش بين سعر المنتج بالعلامة و سعر المنتج أخر مماثل بعد خصم التكاليف المتكبدة للحفاظ عليه و تحسين صورته. [2]

5.1-شهرة المحل (fonds de commerce)

يعرف شهرة المحل على انه القدرة التي تتمتع بها المؤسسة على تحقيقي الإرباح من خلال الاستغلال الأمثل لعدة عناصر (معدات, منتجات ...) و بتالي فهو يمثل جميع العناصر المعنوية المرتبطة بنشاط المؤسسة و التي لا يمكن تقييمها بشكل مباشر, لذا فشهرة المحل لا يتم إدماجها ضمن عناصر الأصول , و إذا كانت هناك قيمة لشهرة المحل مسجلة في الميزانية فهي ناجمة عن حساب ما يعرف بفارق الاقتناء[3]. إذا فشهرة المحل لا تسجل إلا في حالة الشراء وهنا يتم تقييمها وفق طرق خاصة.

و بشكل عام تقييم أصول غير الملموسة يتطلب معرفة دقيقة لطبيعة نشاط المؤسسة و يتم تقييم على أساس القيمة السوقية أو عن طريق العوائد أو المنافع المستقبلية المنتظرة و وفق ما تنص عليه القواعد العامة للتقييم التي جاء بها النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبية الدولية خصوصا معيار ias38 الأصول غير الملموسة.

---

[1]- بكاري بلخير," **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**" أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر, 2010/2009, ص67.

[2]-Jean-Baptiste Tournier, Jean-Claude Tournier, **Evaluation d'entreprise que vaut une entreprise ?**, 4 ème éditionEyrolles, Paris, 2007, P 69.

[3]-Claude-Annie Duplat, **Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise,** Librairie Vuibert, Pris,2004, P 92.

2.التشبيتات المادية

تشمل الأصول المادية ما يلي :

1.2- الأراضي

هناك عدة طرق لتقييم الأراضي إلا انه يمكن حصرها في طريقتين أساسيتين مع ضرورة التمييز بيت الأراضي المبنية و الغير المبنية .[1]

* الطريقة المباشرة عن طريق المقارنة مع ارض لها نفس الخصائص من حيث النوعية و الموقع و المساحة.

فالأراضي الغير المبنية تتحدد قيمتها بضرب سعر المتر المربع في المساحة أما الأراضي المبنية فقيمتها تساوي قيمة ارض غير مبنية ناقص التخفيض المطبق (تخفيض جزافي لوجود مبنى على الأرض و عادة ما يقارب 30%).

الطريقة الغير المباشرة بواسطة التكلفة العقارية تستعمل عادة في تقييم الأراضي المبنية و تضم التكلفة العقارية للمبنى ,أتعاب أخصائي مسح الأراضي,نفقات الهيئة,سعر الأرضي, و الرسوم الأخرى.

2.2- المباني

تصف المباني حسب النظام المحاسبي المالي إلى مباني إدارية , مباني تجارية و مبني صناعية إلا انه على العموم يمكن تقييمها من خلال طريقتين هما [2]:

-طريقة المقارنة : وفق هذه الطريقة فقيمة المبني تتحدد من خلال مقارنتها مع مبني أخرى لها نفس المواصفات. و رغم أن هذه الطريقة تعتبر انسب طريقة للتقييم إلا أنها صعبة للغاية خصوصا إذا كنا أمام سوق غير نشط, لذا يمكننا تقييم المباني من خلال مقارنتها مع مبني جديدة لها نفس المميزات و المردودية و النشاط وعليه من منظور قيمة إعادة البناء يمكن تحديد تكلفة المتر المربع و من ثمة إيجاد قيمة المبنى مع الأخذ في الحسبان القدم و مدة

[1] - Hubert de la Bruslerie, **Analyse financier information financier diagnostic et évaluation**, 4 ème édition Dunod, Paris, 2010, P 331.

[2]- Direction Général des impôts, Op.cit, P40.

الامتلاك, وعليه تتحدد قيمة المبنى انطلاقا من العلاقة الآتية : قيمة المبنى = القيمة الجديدة (المساحة*سعر المتر المربع)*معامل التقادم.

حيث إن معامل التقادم =مدة الحياة المتبقية/ مدة الحياة الكلية(عادة تكون بين 25 و30 سنة).

-طريقة الحيازة : يتطلب انجاز مبنى القيام بعدة أشغال و استثمارات خلال عدة سنوات, و عليه حسب هذه الطريقة تتحدد قيمة المبني من خلال تحين التكاليف الخاصة بكل سنة و تصحيحها بتطبيق معامل التقادم و جمعها للوصول إلى القيمة الحالية للمباني من المنظور قيمة الحيازة.

3.2- المعدات و التثبيتات الأخرى.

عادة ما تتجاوز مدة الحياة الاقتصادية لمثل هذه الأصول مدة الحياة المحاسبية (الضريبية) و علية يمكن أن تهتلك محاسبيا تماما وتبقى لها قيمة اقتصادية, وهذا ما يتطلب القيام بإعادة تقييمها كل فترة مع الأخذ في الحسبان مصاريف الصيانة المتعلقة بها و التي من مفروض ان تزيد في عمرها الاقتصادي, و على العموم تتحدد قيمة المعدات عن طريق إحدى الطرق الثلاثة [1]:

القيمة الاستعمالية : تعتمد هذه الطريقة على تقييم المعدات من خلال قيمة معدات جديدة مماثلة لها مع تطبيق معدل يأخذ في حسبان مدة الحيات المتبقية و تحدد القيمة الاستعمالية من خلال العلاقة التالية :

قيمة الاستعمال = القيمة الجديدة في المعامل/المعامل= $\frac{VCN}{VG}$

VCN القيمة المحاسبية الصافية.

CG القيمة الجمالية

[1] -Ibid, P41.

-القيمة عن طريق المقارنة :أي تحديد القيمة من خلال القيمة السوقية لمعدات مماثلة, و رغم أن هذه الطريقة صعبة للغاية من حيث إيجاد نفس مميزات إلا أنها الأكثر موضوعية, و عليه يجب القيام بدراسة دقيقة وواقعية لتحديد قيمة المعدات.

- الطريقة غير المباشرة : تقيم الآلات وفق هذه الطريقة انطلاقا من تكلفة الحيازة, مع الأخذ في الحسبان عمرها الافتراضي و تطور مؤشر السعر و تحسب كما يلي :

قيمة الآلة= تكلفة الحيازة(1+ مؤشر السعر)x المدة المتبقية / المدة الإجمالية.

كما يمكن استعمال طريقة إعادة التقييم بواسطة تحيين تكاليف الاستثمارات المنجزة في عدة سنوات باستخدام معدل لعادة التقييم و معدل التقادم.

4.2- التثبيتات المتحصل عليها بعقد إيجار تمويل.

عقد إيجار تمويلي هو عقد بين طرفين المستأجر و المؤجر و يتم بموجبه تحول شبه كلي للمخاطر و المنافع المرتبطة بالأصل المستأجر مقابل إتاوة عادة ما تكون سنوية, مع إمكانية تحويل الملكية في نهاية فترة التعاقد, و عليه فعقد الإيجار التمويلي يعتبر وسيلة للتمويل الاستثماري. وتتحدد تكلفة الأصل بتاريخ التعاقد من خلال تحيين الدفعات وفق العلاقة التالية [1]:

$$V=L\frac{1-(1+i)^{-n}}{i}+op(1+i)^{-n}$$

L الدفعات السنوية.

i معدل العقد.

n مدة العقد.

Op مبلغ رفع خيار الشراء.

[1] -Georges Legros, **Manuel De Finance D entreprise**, Dunod, Paris, 2010, P167.

و تقييم الأصول المتحصل عليها بعقد إيجار تمويلي بنفس طريقة تقييم باقي الأصول, إلا انه يعتمد على استبعاد مجموع الدفعات الغير مسددة المتحينة في تاريخ التقييم.

5.2- التثبيتات المالية

يتطلب هذا النوع من التثبيتات دراسة جد معمقة بالنظر لخصوصيته, فإذا كانت سندات المساهمة مسعرة في البورصة فتقيم على أساس متوسط السعر لعدد معين من الأشهر, أما إذا كانت غير مسعرة نكون أمام حالتين [1]:

– إذا كانت المؤسسة مساهمة بنسبة كبيرة في رأس المال مؤسسة أخرى تعتبر هذه الأخيرة فرع من المؤسسة المساهمة و عليه يتم تقييم بنفس المبادئ المستعملة في المؤسسة الأم, ومن بعد يتم دمجها.

– إذا كانت مساهمات المؤسسة صغيرة فان التقييم يتم على أساس التكلفة أو سعر السوق أيهما اقل.

كما يمكن تحديد القيمة القابلة للتحصيل للتثبيتات المالية بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي و القيمة النفعية(القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة).[2]

المطلب الثاني : واقع تطبيق القيمة العادلة في الجزائر.

نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية "، حيث (SCF) تبنى النظام المحاسبي المالي أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء و المنتجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها: 22 " المبلغ الذي يمكن أن يتم من اجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".[3]

---

[1] اخضر علاوي, " **نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها**"ا لصفحة الزرقاء ,البويرة,2011 ص134 .

[2] - Pierre Jammar, **L'évaluation des biens immobiliers**, Editor, Belgique, 2012, P1444.

[3] – وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 1925 مارس 2009 ، ص87 .

كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 08/9 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية."

ونلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثير عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، وتشير التعاريف السابقة إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية[1].

يواجه تطبيق القيمة العادلة العديد من العوائق والصعوبات تتعلق بالبيئة المحاسبية والمالية الجزائرية نلخصها في النقاط التالية:

1. **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية** : إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية.[2]

2. **تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي** : يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا

[1]-وزارة المالية، **النظام رقم09 -08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 145 فبراير 2010 ، ص20 .

[2]-عاشور كتوش، **النظام المحاسبي المالي الجزائري :إطاره العام، أثاره وانعكاسات تطبيقه**، الملتقى الدولي حول :النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة(ISA): التحدي، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر 2011 ، ص13 .

العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية.[1]

3. غياب سوق مالي في الجزائر يتميز بالكفاءة : إن التطور المحاسبي الدولي كان نتيجة لعولمة الأسواق المالية، التي تتميز بالكفاءة، مما يجعل تقييم الأسهم و السندات و مشتقاتها وفقا لطريقة القيمة العادلة ممكنا، وهو ما لا يتحقق في حالة بورصة الجزائر، الأمر الذي يؤكد ضرورة ربط اعتماد النظام المحاسبي المالي بإجراء إصلاح جاد وعميق على النظام المالي للجزائر.

4. غياب نظام معلومات للاقتصادي الوطني : إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الوقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا.

و على العموم يمكن القول أن عملية التقييم وفق القيمة السوقية في الجزائر تواجه عدة عراقيل تتعلق أساسا بالذاتية عند تقديرها و افتقارها إلى المصداقية و الموضوعية لعدم وجود سوق نشط و منظم و فعال يمكن من خلاله تحديد القيمة السوقية بكل موضوعية, بالإضافة إلى العراقيل الجبائية و التشريعية.[2]

[1]-جاوحدو رضا، حمدي جليلة إيمان، **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه**،الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،مايو 2013 ، ص11.

[2]- 26مراد ايت محمد، الياس بدوي، رياض زلاسي، واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد مرور ثلاث سنوات، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية(IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر يومي 24 و 25 نوفمبر 2014، ص56

المطلب الثالث :اثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية.

تعتبر ظاهرة إعادة تقييم الأصول الثابتة من الظواهر الهامة في عالم اليوم حيث نادت بها جميع العلوم و المجالات المختلفة و خاصة بعد ظهور الأزمات الاقتصادية التي أظهرت الزوايا المتعددة بدرجة متباينة في الفكر المحاسبي رغم أن المعايير المحاسبية الدولية سمحت بإعادة التقييم إلا أن بعض الدول رفضت ممارسة إعادة التقييم للأسباب مختلفة و علما بأن المؤسسات المالية و خاصة المدرجة في السوق المالي تحتاج إلى إعادة تقييم الأصول.

1. التسجيل المحاسبي لإعادة تقييم التثبيتات :

أعطى النظام المحاسبي المالي إمكانية التقييم التثبيتات المادية بعد إدراجها أولا في الحسابات بكلفتها منقوص منها ما يتجمع من الاهتلاك و خسائر القيمة بقيمتها الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة التقييم منقوص منها الاهتلاكات و خسائر القيمة اللاحقة و تتم هذه العملية بانتظام حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعنية اختلافا كبيرا عن قيمتها السوقية بتاريخ الإقفال, و يصحح مجموع الاهتلاك بتاريخ إعادة التقييم بما يتناسب مع القيمة المحاسبية الإجمالية للتثبيت بحيث تكون القيمة المحاسبية لهذا الأصل بعد إعادة تقييمه مساوية للمبلغ المعاد تقييمه وتعالج عمليات إعادة التقييم كما يلي :

1.1- إعادةالتقييمالسلبيللأصولالثابتة.

نقول إننا أمام تدهور في قيمة التثبيتات إذا كانت القيمة الحالية اقل من القيمة المحاسبية الصافية ومنه يتم إثبات خسائر القيمة محاسبيا كما يلي [1]:

[1]- رفيق يوسفي, المحاسبة معمقة محتضرة مدعمة بأمثلة كلية علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ,جامعة العربي تبسي, تبسة 2007, ص86.

681		مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة أصول غير جارية	xxxx	
	29	خسائر القيمة عن التثبيتات		xxxx
		إثبات خسائر القيمة		

تقوم المؤسسة في نهاية كل سنة بمراجعة تدني القيمة المسجل في السنوات السابقة, فتدني القيمة ليس نهائيا يمكن رفعه, تخفيضه أو إلغائه.

فإذا كانت القيمة القابلة للتحصيل اكبر من القيمة المحاسبية الصافية تقوم المؤسسة باسترجاع خسارة القيمة إلا إن هذا الاسترجاع مقيد بشرطين هما :

-لا يمكن إن يتعدى مبلغ الاسترجاع مبلغ المؤونة المسجل سابقا.

-لا يمكن في إي حال من الأحوال إن يؤدي استرجاع إلى القيمة المحاسبية الصافية اكبر من القيمة المحاسبية الصافية الواجب حصول عليها في حالة الاهتلاك العادي.

وتعالج محاسبيا عملية المرتجعة الدورية للمؤونة كما يلي :

-رفع مبلغ خسائر القيمة.

681		مخصصات الاهتلاك و المؤونات و خسائر القيمة أصول غير جارية	xxxx	
	29	خسائر القيمة عن التثبيتات		xxxx
		إثبات خسائر القيمة		

-تخفيض أو إلغاء المؤونة.

2.1-إعادة التقييم الإيجابي للأصول الثابتة.

29		خسائر القيمة عن التثبيتات	xxxx	
	781	استرجاع خسائر القيمة غير جارية		xxxx

		إثبات خسائر القيمة		

عند قيام المؤسسة بتقدير القيمة السوقية للتثبيت المعني وجب عليها تصحيح العمليات المحاسبية السابقة المتعلقة بهذا التثبيت و تسجيلها محاسبيا كما يلي [1]:

معدل إعادة التقييم= القيمة السوقية/القيمة المحاسبية الصافية (بتاريخ إعادة التقييم).

القيمة الإجمالية للتثبيت بعد إعادة التقييم =تكلفة الاقتناءxمعدل إعادة التقييم.

2x		التثبيت المعني	xxxx	
	28x	اهتلاك التثبيت المعني		xxxx
	105	فارق إعادة التقييم		xxxx
		تصحيح الاهتلاك و تسجيل الفارق		

3.1-حالاتخاصةلإعادةالتقييم:

وفق النظام المحاسبي المالي تتم عملية إعادة التقييم بانتظام حتى لا تختلفالقيمة المحاسبية للتثبيت المعني اختلافا كبيرا عن القيمة الحقيقية و عليه يمكن إن تظهر بعض الحالات الخاصة و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

-تدرج إعادة التقييم الايجابي في الحسابات كنواتج إذا كانت تعوض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل سبق إدراجها في حسابات كأعباء في حدود خسارة القيمة المسجلة.

-إذا أبرزت عملية إعادة التقييم وجود خسارة في القيمة فان هذه الخسارة تنسب على سبيل الأولوية إلى فارق إعادة التقييم سبق إدراجه في الحسابات كرؤوس أموال خاصة لنفس الأصل.

4.1-إعادةتقييم التثبيتات المالية.

[1]- لخصر علاوي, مرجع سبق ذكره ,ص57.

نص النظام المحاسبي المالي على تقييم الأصول المالية عند إدراجها الأولي في الحسابات بتكلفة اقتنائها إلا انه يعمد في نهاية كل سنة مالية إجراء اختيار تدني القيمة لإثبات أية خسائر محتملة, و هنا نميز بين نوعين من الأصول المالية [1]:

– التثبيتات المالية المحتفظ بها إلى حلول تاريخ استحقاقها : هذه التثبيتات تكون لها خسارة في القيمة إذا كانت قيمتها القابلة للتحصيل اقل من قيمتها المحاسبية الصافية, و يتم إثبات خسارة القيمة كما يلي :

686		مخصصات الاهتلاكات و المؤونات و خسائر القيمة أصول مالية	xxxx	
	296	خسائر القيمة عن التثبيتات المالية		xxxx
		إثبات خسائر القيمة		

أما عند استرجاع إذا اثبت اختيار تدني القيمة استرجاع خسائر القيمة سابقا, نسجل ما يلي:

296		خسائر القيمة عن التثبيتات المالية	xxxx	
	786	سترجاع خسائر القيمة أصول مالية		xxxx
		سترجاع خسائر القيمة		

– تثبيتات مالية جاهزة للبيع: و هي أصول مالية اشترتها المؤسسة بغرض التنازل عنها على المدى الطويل يتم إثبات فوارق التقييم في شكل زيادة أو انخفاض في الأموال الخاصة لكي لا تتأثر نتيجة السنة المالية بالتغييرات الظرفية التي تتعرض إليها قيمة هذه الأصول. وتسجل خسائر القيمة كما يلي :

27x		تثبيتات مالية أخرى.	xxxx	
104		فارق التقييم.	xxxx	

[1]- عبد الرحمان عطية , المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي, الطبعة الأولي, دار الجيطالي للنشر و التوزيع, برج بوعرريج, 2011 ,ص139.

	104	فارق التقييم.		xxxx
	27x	تثبيتات مالية أخرى.		xxxx
		تسجيل فائض القيمة		
		إثبات خسائر القيمة		

الخلاصة :

في هذا الفصل تم التطرق إلى محاسبة التكلفة حيث اتضح أنها لا تتلاءم مع الكثير من الأصول خاصة التي تتمتع بتكنولوجيا عالية نظرا لانخفاض في قيمتها بشكل غير عادي بعد فترة معينة من تاريخ الشراء أو من بداية التشغيل, أو في بعض الأسواق التي تتمتع بارتفاع في قيمة الأصول سنويا, وعليه فان إعادة التقييم تؤدي إلى جعل القوائم المالية أكثر عدالة لتوفير قياس اكبر واقعي للأرباح.

تعطي القيمة العادلة صورة اقرب للواقع من خلال خاصية التوقيت المناسب للمعلومة المحاسبية كونها تعكس أخر تقييم عادل لعناصر القوائم المالية, توفر أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة التسيير الأموال, كما يساهم الاعتماد عليها في الوصول إلى مؤشرات مالية أكثر صحة وذات جودة تساعد على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية واتخاذ القرار.

تعتبر عملية تحديد القيمة العادلة لأي أصل أو التزام في ظل عدم توفر سوق نشط يتم تداول

فيه عملية جد معقدة, فلاعتراف بالقيمة العادلة و تحديد قيمتها ينطويان على قدر كبير من الحكم الشخصي في ظل و صعوبة توفير سوق منتظمة للأصول, و عدم وجود قواعد محددة و منظمة لعملية إعادة التقييم رغم وجود أكثر من معيار محاسبي خاص بالأصول.

تواجه عملية التقييم وفق القيمة السوقية في الجزائر عدة عراقيل تتعلق أساسا بالذاتية عند تقديرها و افتقارها إلى المصداقية و الموضوعية و بذلك تأثر مباشرة عملية التقييم على نتائج دورات اللاحقة لذا لابد من توفير جميع متطلبات الضرورية للعملية و التأهيل المهنيين حتى لا تخضع عملية التقييم الى الحكم الشخصي.

الفصل الثاني:

القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي الجزائري

المبحث الأول: القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية :

اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات القيمة العادلة في التقارير المالية الأسباب في إتباع معيار القيمة العادلة هو سبب النتائج السلبية المترتبة علة افتراض ثبات وحدة النقد والمعروف العالمي في الحاضر من ميزاته أنه اقتصاد تضخمي . ولعل أهم أن الاقتصاد.

المطلب الأول : المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة :

تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في العديد من معاييره وسنعرض أهمها :[33]

معيار المحاسبة الدولي رقم IAS 16 : والمتعلق بالأصول الثابتة الملموسة (الممتلكات، التجهيزات، المعدات)، وطبقا لهذا المعيار فإنه يحق للمؤسسة أن تختار ما بين أسلوب التكلفة أو إعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الأصول الثابتة (الممتلكات والآلات والمعدات) ، وتعكس قيمة إعادة تقييم القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروحا منها مجمع الإمتلاك وأية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الانخفاض في القيمة ، على أن يتم إعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتأكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية ، وأنه يجب إضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم .[34]

المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 32 :

والمتعلق بعرض الأدوات المالية يقدم المعيار وصفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها

[33]أبو نصار محمد حميدات جمعة معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية دار المكتبة الوطنية الأردن 2008، ص 227.

[34]د. غائم شطاط – المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS دار نوميديا الجزائر 2009 ص 315 .

، كما جاء بتعريف للقيمة العادلة بالإضافة إلى ما تقدم ، ويشير هذا المعيار إلى معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية **المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 : IAS**

والمتعلق بالأصول الثابتة غير الملموسة وقد هدف هذا المعيار إلى بيان المعالجة المحاسبية للأصول غير الملموسة أي التثبيتات المعنوية والتي لم يتم تناولها في معيار محاسبة دولي أخر إعادة الإطلاع على المعيار 38 لأنه ذكرت في ifrs20 .....الخ ،

ووفقا لهذا المعيار فإنه للمؤسسة أن تختار إما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم (القيمة العادلة) كسياسة محاسبية للقياس والإفصاح عن الأصول غير الملموسة ، وأن القيمة العادلة إما أن تحدد بناء على سوق نشط والذي قد يتوفر لبعض الأصول غير الملموسة كتراخيص سيارة الأجرة أو تراخيص الصيد أو حصص الإنتاج ، أو تحديد بناء على نموذج إعادة التقييم العناصر الأصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط مثل العلامات التجارية ، أسماء المجلات والصحف ، حقوق نشر الأفلام والموسيقى ، براءات الاختراع، وإضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن إعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت تسمية فائض إعادة التقييم، والاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة في الأرباح والخسائر في حدود رد مبلغ النقص الناتج عن إعادة التقييم الذات الأصل الذي تم الاعتراف به في الأرباح والخسائر . ,[35]

المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 IAS :

[35] هيثم السعافين القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية : الإيجابيات المحاسبين القانونيين الأردنيين – الأردن 2004 ص 06 .

المتعلق بالأدوات المالية : الاعتراف والقياس يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي والذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس و الإثبات المحاسبي ، وذلك بهدف تعزيز خاصة الملائمة للمعلومات المحاسبة المعروضة في التقارير المالية .

وقد قسم هذا المعايير الأدوات المالية إلى عدة مجموعات 2

المجموعة الأولى : وتتعلق بالأدوات المالية المحتفظ بما لأغراض المتاجرة، والتي تقوم الشركة بشرائها ويكون الغرضالأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغيير في أسعارها ، ويتم قياس هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم والاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة من عملية التقييمفي قائمة الدخل في الفترة التي تحدث بها؛

المجموعة الثانية : الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وتمثل الأدوات المالية التي لدى الشركة النيةوالقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهار بالتكلفة المطفأة مطروحا منها أيةمخصصات معدة إزاء التدني في قيمتها؟

المجموعة الثالثة : الأدوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاقات ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفةالمطفأة مطروحا منها أية مخصصات معدة من أجل التدني قيمتها.

المجموعة الرابعة: وتضم الأدوات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع، وهي التي ليست محتفظ بما لتاريخ الاستحقاق،ولا للمتاجرة بها ولا هي قروض أو مدينون ، ويجب أن يتم قياسها وتقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها .

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم IFRS 07 المتعلق بالأدوات المالية : الإفصاح ، يهدف هذا المعيار إلى الطلب من الشركات توفير الإفصاحات في قوائمها المالية وذلك لتمكين مستخدميها من تقييم :

أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأدواتها؟

طبيعة ومدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والناجمة عن الأدوات المالية وكيفية التعامل معها

يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و 39.

معيار الإبلاغ المالي رقم IFRS 09 المتعلقة بتصنيف وتقييم الأدوات المالية ، حيث نشر مجلس معايير المحاسبةالدولية النسخة النهائية لهذا المعيار في 28 أكتوبر 2010، والذي يختص بتصنيف وتقييم الأصول والخصوم المالية ومن المزمع أن يحل معيار المحاسبية الدولي IAS 39، حسب هذا المعيار فإن الفئة التي يصنف ضمنها الأصل المالي هي تحديد طريقة تقييمه بصفة مستمرة إما على أساس التكلفة المهتلكة أو القيمة العادلة ، كما يجب تقييم كل أدوات الأموال الخاصة بالقيمة العادلة، ولقد تم تأجيل تاريخ تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 09 من 2013/01/01 إلى 01 / 01 / 2015 .2 وتجدر الإشارة إلى أن القياس وفق القيمة العادلة تم التطرق إليه في عشرين المعايير التي أشارت للقيمة العادلة (بالإضافة إلى المعايير التي عرضناها سابقا) :[36]

جدول 01 : المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة

[36] د. أحمودة وفاء دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمه لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة عنابة 2013,2014

، ص 30.

رقم المعيار	موضوعه	تاريخ صدوره
02	المخزون	75/10/01
16	الممتلكات، المنشآت والمعدات	83/01/01
17	الإيجارات	84/01/01
18	الإيراد	84/01/01
19	منافع الموظفين	85/01/01
20	المحاسبة عن المنح الحكومية	84/01/01
21	أثار التغيرات في أسعار الصرف	85/01/01
22	اندماج الأعمال * ملغى وأستبدل ب 03 *	85/01/01
26	المحاسبة والإبلاغ عن خطط المنافع المحدد	87/01/01
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك	91/01/01
32	الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	96/01/01
36	انخفاض قيمة الأصول	99/01/01
38	الأصول غير الملموسة	80/07/01
39	الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	80/01/01
40	الممتلكات المستثمرة	2001/01/01

المطلب الثاني : قياس القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عنها :

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس أكثر إغراء ، للمهنيين بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات ، بينما تستند التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية إلى معلومات تكون ذات ثقة في البداية لكنها تصبح اقل موثوقية مع مرور الزمن ولا تتوفر على خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية لان القيمة المسجلة تصبح من الماضي ولا توفر معلومات حديثة يمكن الاستناد لها، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن العمليات والأحداث الماضية بإتباع منهج تقيمي يحسن من خاصية القابليةللمقارنة . حيث تهدف عمليات القياس والإفصاح للقيمة العادلة ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية (البورصة) وإلى عدالة السوق وشفافيته ، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند

تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأس مالها ، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف و الإفصاح الأسس التالية :

أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق ، وفي التوقعات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري . أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادية ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات و المعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى لا يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (ISAC)؛ يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إعداد المعلومات المالية بحيث تعبر صدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

-ولقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية أنه يمكن قياس القيمة العادلة كما يلي:[37]

يعتبر السعر المحدد في سوق نشط أفضل مقياس للقيمة العادلة ، إذا لم يتوفر ذلك ، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة وخاصة البنود مثل الذمم المدينة والدائنة والأدوات المالية ذات معدل الفائدة المتغيرة قد تستخدم كذلك الطرق التالية لقياس القيمة العادلة الأسعار السوقية المحددة للأدوات المالية المشابهة؛ خدمات التسعير من جهة خارجية؛ نماذج تسعير الداخلية؛ التدفقات النقدية المخصومة .

وقد حدد معايير القيمة العادلة IFRS 13 ثلاث أساليب القياس القيمة العادلة وفقا لمدخل السوق و وفقا لمدخل الدخل بالإضافة للقياس وفقا لمدخل التكلفة:[38]

[37] روحي وجدي عبد الفتاح عود" محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية " مذكرة ماجستيرجامعة الشرق الأوسط ص 48-49 .

[38] رضا إبراهيم صالح اثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص التوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية الإسكندرية – العدد 02 المجلد رقم 46 يوليو 2009، ص 25.

مدخل السوق MarketApporaoch :

يستخدم مدخل السوق عند تقييم الأسعار الممكن مشاهدتها Observable وغيرها من المعلومات الملائمة التي توفرها عمليات السوق ، بما في ذلك الأصول المماثلة Indentica أو المقارنة Comparable، وكمثال عن هذا مثلا عندما أريد شراء سيارة من السوق فأقوم بمقارنتها بسيارة شبيهة لها لتحديد قيمتها .

مدخل الدخل InconneApproach :

ويستخدم مدخل الدخل عند التقييم لتحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ موحد للقيمة الحالية اعتمادا على افتراض أن شركاء السوق هم السبب في تلك المبالغ المستقبلية ، وكمثال عن هذا: أشتري عقار وأتوقع كم من إيراد أو دخل سأحصل عليه عندما أبيعه مثلا .

مدخل التكلفة CostApproach :

ويمتد على المبلغ المطلوب حاليا لإحلال المقدرة الخدمية الأصل ما (إحلال التكلفة) ، معناه أني أتوقع كم سيكلفني هذا الأصل مثلا لاحقا .

وطبقا لهذا، فإن استخدام مدخل واحد للقياس يكون مناسبا في بعض المواقف باستخدام أسعار استرشادية في سوق نشط الأصول أو التزامات مماثلة، وفي مواقف أخرى فان استخدامها للوصول لقياس مناسب للقيمة العادلة

إجراءات تحديد القيمة العادلة :

في 12 ماي 2011 نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيار إبلاغ مالي دولي IFRS 13 المتعلقة بقياس القيمة العادلة (وهو أحدث معيار يتعلق بالقيمة العادلة) ، والذي يمثل إطار موحد لقياس القيمة العادلة ، وتبعا لهذا المعيار ومن أجل تحديد القيمة العادلة الأصول أو الالتزامات .

يجب إتباع الإجراءات التالية :

-تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس؛

-بالنسبة للأصول: تحديد مقياس القيمة الملائم للقياس؛

- تحديد السوق الأكثر ايجابية؛

- تحديد مدخلات القياس القيمة العادلة .[39]

2:تحديد الأصول أو الخصوم الخاضعة للقياس:

إن قياس القيمة العادلة يستوجب أولا تحديد الأصول والخصوم محل القياس، وبالرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية يمكن تلخيص تطبيقات القيمة العادلة فيما يلي :

- الأدوات والمشتقات المالية؛
- الاستثمارات العقارية ؛
- الأصول الزراعية (محاصيل و أصول بيولوجية)
- الالتزامات التأمينية (التزامات عقود التأمين ؟
- الاندماج والاستحواذ؛
- تدني الأصول طويلة الأجل؛
- تدني الشهرة .

3: تحديد المقياس الملائم لقياس القيمة العادلة:

[3939].عمر وحسن إبراهيم نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية) المجلة العلمية للدراسات التجارية – الجزء الثاني – العدد الثاني جامعة حلوان – مصر – مكتبة الشروق الدولية 2004

ص 93 .

وضع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ونظرة الدولي مقياس أو افتراض أساسي لقياس القيمة العادلة والذي يرتكز على مفهوم الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل من قبل المتعاملين فيالسوق، وهو نفس الشيء الذي عرضه IFRS 13 .

ويفترض الاستعمال الأعلى والأفضل استعمال الأصل الممكن ماديا و المسموح به قانونيا والمجدي من الناحية المالية ، إذ يتمثل هذا المقياس في الاستعمال الذي يعظم قيمة الأصل أو مجموعة الأصول التي ينتمي إليها الأصل الذي يستعمل من طرف المتعامل في السوق عوضا عن المؤسسة المعدة للتقارير .

فقد يكون الافتراض الأساسي لقياس القيمة العادلة أما الاستعمال الأعلى والأفضل لجزء من مجموعة أصول والمرسوم بالاستعمال، أو قد يكون الاستعمال الأعلى والأفضل للأصل بمفرده و المرسوم بالتبادل . 1.2.3.2

: تحديد السوق الأكثر إيجابية : في حالة غياب سوق نشط للأصل أو الالتزام الخاضع للقياس فإنه يجب تحديد السوق الأكثر إيجابية وهي التي يكون فيها المتعامل حريص على أعلى سعر للأصول وأفضل فائدةالتسوية التزام . 2.2.3.2.

4: تحديد مدخلات القياس تبعا لمستويات قياس القيمة العادلة : قد تكون مدخلات قياس القيمة العادلة إما ملاحظة أو غير ملاحظة : | 1.2.2.3.2

5: مدخلات القياس الملاحظة : وهي تلك التي يمكن للمتعاملين في السوق استعمالها لتحديد سعر الأصل والمستمدة من معلومات السوق . 2.2.2.3.2

: مدخلات القياس غير الملاحظة : هي تلك التي تصنعها المؤسسة في حد ذاتها ، فهي غير ملاحظة عن طريق المعلومات المستقلة القائمة على السوق . ويمكن استعمال كلا من المدخلات الملاحظة وغير الملاحظة لقياس القيمة العادلة ، وبهذاالصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان .

كما استعمال الأمريكية كلا من المدخلات والدولية بتفصيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة لقياس القيمة العادلة وبهذا الصدد أوصى واضعي المعايير المحاسبية الأمريكية والدولية بتفضيل استعمال مدخلات القياس الملاحظة على تلك غير الملاحظة قدر الإمكان . كما وقد وضع المعيار IFRS 13 تسلسل هرمي المدخلات القياس حسب درجة موثوقيتها وحدد بذلك ثلاث مستويات لقياس القيمة العادلة، حديث يتعلق الأول بالتقديرات الأكثر موثوقية والمستوى الثالث بتلك الأقل موثوقية ، يهدف هذا التسلسل إلى تحقيق الترابط وقابلية المقارنة في قياس القيمة العادلة والإفصاحات المتعلقة بها ، وتتمثل الثلاثة فيما يلي :[40]

– **المستوى الأول:** ويتم بموجبة أخذ الأسعار المحددة في الأسواق النشطة للأصول والخصوم، المماثلة لتلك المراد تقييمها، أي أن قياس القيمة العادلة يتعمد على سعر السوق المباشر ، والأسعار في هذا المستوى هي المفضلة في حالة التوصل إليها .

– **المستوى الثاني** : وهي فئة واسعة النطاق عن الأولى حيث تدمج أسعار تنقلت عن الأصول والخصوم المماثلة في أسواق نشطة أو غير نشطة، وذلك بالاعتماد على مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق ، هذه الأسعار يجري تعديلها.

بشكل مناسب حسب الضرورة لتعكس الاختلافات في الأصول والخصوم ومستوى النشاط في السوق، إذن يشمل هذا المستوى مجموعة مترابطة للأسعار المستمدة من الأصول والالتزامات المشابهة والمماثلة .

– **المستوى الثالث** : حيث لا توجد أسواق للأصول قابلة للمقارنة ويجب أن تستند عمليات التقييم إلى حد كبير على التقديرات والأحكام الصادرة عن الشركة نفسها، إذن يشمل المدخلات غير المرئية للأصول أو الالتزامات ، ويطبق هذا المستوى في حالة عدم وجود أسواق الأصول مماثلة أو مقارنة ويعتمد هذا المستوى في

[40] سيد عبد الفتاح صالح حسن وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) , مجلة الفكر المحاسبي و العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة و عين الشمس , مصر , ص 511.

التقييم على الحكم الشخصي ، وتبعا لذلك غالبا ما تستعمل نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة ، وهذا ما يفسر لجوء واضعي المعايير لاختيار مصطلحالقيمة العادلة عوضا عن القيمة السوقية ، وذلك نظرا لعدم توفر أسواق نشطة في بعض الأحيان ، وبالتالي اللجوء إلى نماذج التقييم لقياس القيمة العادلة، ويوضح الجدول التالي مستويات تقييم القيمة العادلة .[41]

جدول 02: مستويات القيمة العادلة

	المستوى	مصدر المعلومة
درجة الموثوقية *القيمة العادلة تؤثر بالسلب على الموثوقية	**عالية 1**	سعر غير معدل في سوق نشطة لأصول أو خصوم متطابقة.
	2	سعر غير معدل لأصول أو خصوم مماثلة (مقارنة) ، في سوق نشط أو سوق أفل سيولة.
	منخفضة 3	المعطيات الملاحظة في السوق غير متاحة ، القيمة العادلة تحدد على أساس مصادر معلومات غير ملاحظة والتي من الضروري أن تعكس فرضيات المشاركين في السوق وليس فرضيات المؤسسة.

Source T Jeanjean (2009) : Articles 76 :juste valeur : Encyclopédie de comptabilité .contrôle de gestion et audit. Sousla direction de Bernard Collasse . Ed. Economica : paris .France . p1028

مما سبق : يمكننا تلخيص كيفية تحديد القيمة وهي كما يلي :

1. يتم تحديد القيمة العادلة من خلال الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة

2. إن لم يتم الحصول عليها مباشرة من الأسعار المدرجة يمكن استخلاصها من بيانات سوقية واضحة

[41] هوام جمعة , مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي , للملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية , جامعة باجي مختار , عنابة , يومي 21 و 22 نوفمبر 2007 ، ص 02.

3.في حالة إن لم يتم الحصول عليها لا في الحالة الأولى ولا في الحالة الثانية ، فسيتم تحديد القيمة العادلة باستخدام نماذج التقييم الداخلية بواسطة خبير معين .

إن غياب سوق نشط لا يغير من هدف القياس كما هو الحال بالنسبة للجزائر ، ولكنه يجعل هذا الهدف صعب التحقيق، ويبقى على المحاسب أن يضع تقديرا معقولا للقيمة العادلة .

لحل مشكلة الأصول والخصوم في القوائم المالية التي لا يوجد لها سوق ، بادر واضعي المعايير باستخدام حساب رياضي الحساب سعر سوق افتراضي .

كما أن هناك عدد من النماذج الفنية استخدمت للتقييم والتسعير في السوق وهي النماذج التالية :[42]

1. نموذج تحليل التدفق النقدي المخصوم

2. نموذج تسعير الخيار؛

3. أسعار المصفوفة؛

4. التحليل الأسي.

وتعتبر حالة عدم وجود سوق نشطة – مع الأساليب التي قدمت – من المعوقات التي تشكك في تقدير القيمة العادلة ، خصوصا في ظل غياب دليل بشأن التوقعات المختلفة حول التدفقات النقدية ، فالنتيجة هي التوصل إلى أفضل تقدير متاح للقيمة العادلة ، حيث اعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه مع غياب صفقات ملحوظة في السوق عان التقدير يحتاج إلى حكم شخصي هام وستكون النتيجة غير دقيقة ومؤكدة .

كما وبين المجمع العربي للمحاسبين أن هناك حالات تكون فيها القيمة العادلة للأدوات المالية قابلة للقياس بشكل موثوق وهي :[43]

[42] د. طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق الذكر ، ص 15- 16

[43] رضوان حلوة حنان , بدائل القياس المحاسبي المعاصر و دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع و الطبعة 01 , المجلد 01 ,2003، ص196

1. الأداة المالية التي يوجد لها عرض سعر معلن في سوق أوراق مالية نشط لتلك الأداة

2. أداة الدين تم تقييمها من قبل وكالة تقييم مستقلة ويمكن تقدر تدفقاتها النقدية بشكل معقول؛

3. أداة مالية لها نموذج تقييم قياس والتي يمكن بشكل موثوق اعتماده في القياس من خلال البيانات لذلك النموذج ، لأن البيانات كم أسواق نشطة .

المطلب الثالث : بدائل عرض وتمثيل القيمة العادلة :

نعرض أهم البدائل فيما يلي :

1 : تكلفة الاستبدال : تستند محاسبة تكلفة الاستبدال إلى الفرض الأساسي وهو : " استمرار المؤسسة " ، ويمثل هذا الفرض إمكانية استمرار استبدال أصول المؤسسة .[44]

وتشير تكلفة الاستبدال إلى مقدار النقدية المعادلة التي يمكن أن تتكبد المؤسسة ، لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل ، وتحتسب تكلفة الاستبدال البند من بنود الموجودات من خلال التعرف على تكلفة اقتناء الأصل المماثل للأصل الذي بحوزة المؤسسة عند إعادة التقييم ، فتكلفة الاستبدال هي عبارة عن افتراض السعر المعادل الذي يمكن به شراء أصل مماثل ، وتعتبر تكلفة الاستبدال في وقتها الحالي المحور الأساسي الاختلافها عن تكلفة المستوى العام للأسعار، لأن تكلفة الاستبدال تركز على الطريقة التي تؤثر بها على مستوى الأسعار الخاص .

وهناك صعوبات تكتنف تطبيق تكلفة الاستبدال ، حيث لم تتمكن من إظهار كيف يمكن أن يتم تقييم الأصول غير المادية في الشركة (المعنوية)، والأرباح المعترف بها في محاسبة التكلفة الاستبدالية هي أرباح وهمية لا يجب

[44] نفس المرجع السابق ، ص 196.

الاعتراف بها ما لم تتحقق طبقا المبدأ الحيطة والحذر، ومضمون القياس وفق تكلفة الاستبدال يظهر من خلال التمييز بين رأس المال العيني .[45]

2: القيمة السوقية : وتسمى بالقيمة الخارجة ، وهي : " سعر البيع الذي يشير إلى حد مقدار النقدية المعادلة التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي " ، ويكون البيع في حالة اختيارية وليس في حالة ضرورية كالتصفية .[46]

يتضح من تعريف القيمة السوقية أنها تبني على أنه لو تم البيع الآن فإن مقدار النقد سيكون كذا (محدد).

والإفتراض التي تقوم عليه القيمة السوقية هو عكس ظروف السوق السائدة وقت التغيير ، والذي يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتناؤها والحصول عليها في أوقات مختلفة.

3 : صافي القيمة القابلة للتحقيق : وهي الوجه الآخر من القيمة السوقية ، وصافي القيمة القابلة للتحقيق تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية ، وهي تمثل بصفة عامة صافي سعر البيع الجاري للأصل ، وهي تعني مقدار النقد الصافي الممكن الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام. : القيمة الحالية المخصومة : وتعني هذه الطريقة تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة ، باستخدام معدل الخصم المناسب ، والفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وفي بدايتها يمثل دخل المؤسسة .وهذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، وذلك باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي

[45] يامن خليل الزغبي ، القياس المحاسبي المستند إلى القيمة السوقية وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية ، مذكرة ماجستير ، 2005 ، جامعة اليرموك ، الأردن ، ص 58 – 63 .

[46] محمد مطر ، موسيالسويطي ، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض والإفصاح ، دار وائل للنشر ، ط2، عمان ، 2008، ص197 – 196.

القيمة الحالية للمتحصلات المستقبلية التي تنسب لأصل أو مجموعة الموجودات المخصومة بشكل مناسب لكن من الصعوبة عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية مما يؤدي إلى صعوبة التوصل للقيمة الحالية للمؤسسة. ويتجلى الفرق بين القيمة العادلة و القيمة السوقية في :

القيمة السوقية هي السعر المعلن في السوق ، سواء كان السوق نشط أو غير نشط ، بينما القيمة العادلة هي السعر المعلن في السوق النشط؛ تتأثر القيمة السوقية بعوامل العرض والطلب في السوق أي أنها تتوقف على أساس دراسة العناصر المؤثرة في سوقالأوراق المالية؛ [47]

اختلاف العوامل المؤثرة على القيمة السوقية عن تلك التي تؤثر على القيمة العادلة، فالقيمة السوقية قد تتأثر بمتغيرات كثيرة قد تؤدي إلى المبالغة في هذه القيمة أو تخفيضها بصورة غير صحيحة ، بينما تحدد القيمة العادلة على أساس الافتراضات التي يمكن المشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزامقد لا تعبر القيمة السوقية عن القيمة الحقيقية للأصل نظرا لتأثيرها بعض العوامل السلوكية فالقيمة السوقية تمثل الرأي الجماعي لجميع المشاركين في السوق بخصوص منفعة أصل ما أو إلتزام ما، والتدفقات النقدية المستقبلية، والظروف غير المؤكدة .

ونلخص مما سبق أن: القيمة العادلة هي بحث عن السعر الممكن الذي يمكن أن تتم عنده مختلف المعاملات التالية :

تكلفة الاستبدال : وهي السعر الممكن دفعه في حالة شراء أصل مماثل لما لدى المؤسسة في الوقت الحالي .

القيمة السوقية : وهي السعر الممكن الحصول عليه في حالة بيع أصل موجود لدى المؤسسة في الوقت الحالي . ,

صافي القيمة القابلة للتحقيق : وهي مقدار النقد الصافي المنتظر الحصول عليه بواسطة تحويل أصل أو سداد التزام.

القيمة الحالية المخصومة : تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم.

[47] د. أحمد عزت – محمود أبو شملة ، مرجع سابق الذكر ، ص 34

المبحث الثاني : القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي :

تقديم النظام المحاسبي المالي :

لقد جاء القانون 07_11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، المتضمن للنظام المحاسبي المالي والصادر في الجريدة الرسمية العدد 47 ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية وإطارها التصوري الذي ينص في مواده (3, 6, 9,8,7) على أن :

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية ، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية "

تتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية ، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية العامة المعترف بها ، يبرز المفاهيم ويحدد المبادئ والقواعد التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية ، ويكون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها المحاسبة ، التي تخضع لتنظيم شامل يسمح بتوضيح كل الأمور المتعلقة بمسك المحاسبة ، وأخذ الحسابات وتسجيل العمليات فيها .

المطلب الأول : ما يتميز به النظام المحاسبي المالي : يتميز بأربعة إستحداثات أساسية جديدة هي :[48]

• إعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري مع التطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الإقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.

[48] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في التعاريف، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ:26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف للمالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، معجم قائمة 25/03/2009

• إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات وتقيمها وإعداد الكشوفات المالية والذي يحد من مخاطر التدخل ألا إرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد وكذا تسهل فحص الحسابات.

• التكفل بإحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة ، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء ، منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقانلةوإتخاذ القرار؛

• إمكانية الكيانات الصغيرة تطبق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة .[49]

ويتكون النظام المحاسبي المالي من مجموعة فصول يمكن تلخيصها في الشكل التالي :

الشكل رقم 01: محتويات النظام المحاسبي المالي الجزائري

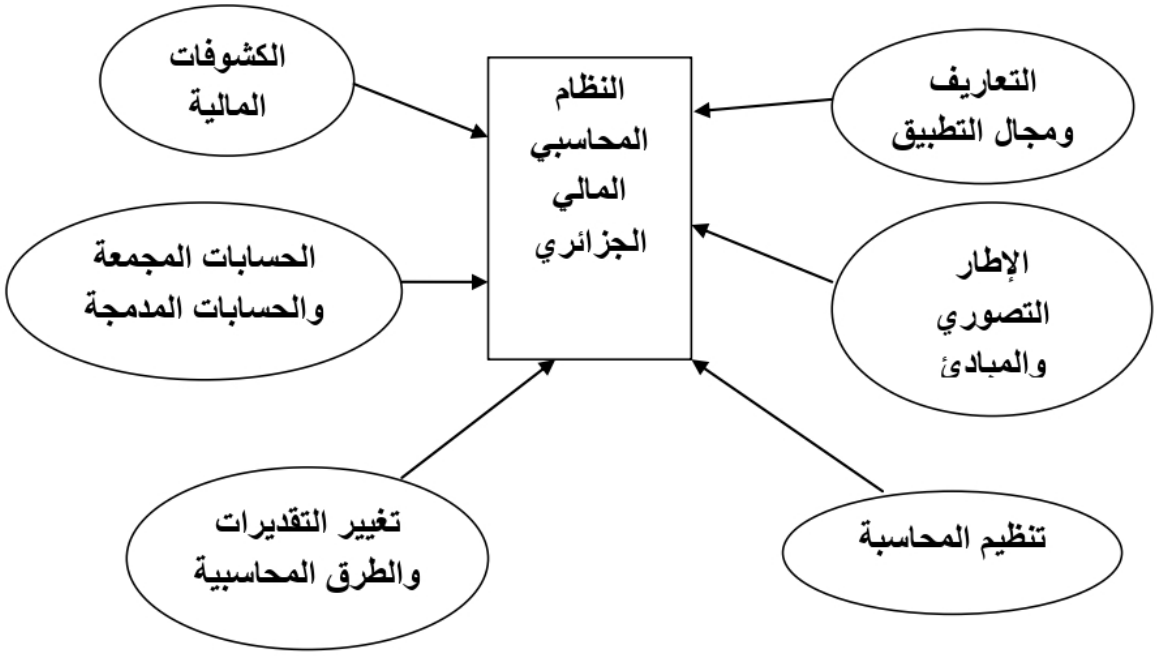

المصدر : مختار مسامح النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد , وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إقتصاد غير مؤهل , الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية " , المركز الجامعي بالوادي , 17 _ 18 جانفي 2010 , ص 121.

[49] **مختار مسامح " النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد , وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إقتصاد غير مؤهل" , الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية " , المركز الجامعي بالوادي , 17 _ 18 جانفي 2010 ، ص 12.**

1:الأهداف والغايات من النظام المحاسبي المالي :

هناك العديد من الأهداف المرجوة تحقيقها من خلال الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي تلخيصها في النقاط التالية :

ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليواكب ويتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية لا يسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الإقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات جعل القوائم المحاسبية والمالية وثائق دولية تتناسب مع مختلف الكيانات الأجنبية إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والأداء وتغيرات الوضعية المالية عن المؤسسات قابلية مقارنة المؤسسة لنفسها عبر الزمن وبين المؤسسات على المستويين الوطني والدولي المساعدة على نمو مردودية المؤسسات من خلال تمكينها من معرفة أحسن الآليات الإقتصادية والمحاسبية التي تشترط نوعية وكفاءة التسيير؛ لا يسمح بمراقبة الحسابات بكل ضمان للمسويين والمساهمين الأخريين حول مصداقيتها وشرعيتها وشفافيته.[50]

يساعد في فهم أحسن لإتخاذ القرارات وتسيير المخاطر لكل الفاعلين في السوق؛إعطاء معلومات صحيحة وكافية ، موثوق بها وشفافية تشجع المستثمرين وتسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية؛ يساعد في إعداد الإحصائيات والحسابات الإقتصادية لقطاع المؤسسات على المستوى الوطني من خلال معلومة تتسم بالموضوعية والمصداقية؛إستفادة الشركات المتعددة الجنسيات بترابط أحسن مع التقرير الداخلي بفضل عولمة الإجراءات المحاسبية للعديد من الدول؛ النظام المحاسبي المالي يتوافق مع الوسائل المعلوماتية الموجودة التي تسمح بأقل التكاليف من تسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط .

2 : قياس عناصر الذمة المالية بالقيمة العادلة :

[50] ايت محمد مراد – النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر – تحديات وأهداف – جامعة بومرداس , 2010، ص 20.

فإنه تم إعتماد في بعض الحالات تقييم البعض بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي إعتمد في تقييم العديد من العناصر على بدائل أخرى أهمها :[51]

2.1 – القيمة الحقيقية : وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجل تبادل الأصل أو الخصوم المنتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة العادية (التامة).

2.2 – قيمة الإنجاز الصافية : وتعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون والتكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع .[52]

3– القيمة المحينة : وهي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط .

3 : الجديد في مجال القياس الذي إستحدثها النظام المحاسبي المالي :

فيما يلي سنتطرق إلى العناصر التي رخص النظام المحاسبي المالي معالجتها وفق القيمة العادلة ندرجها وفق الأتي :

3.1: التثبيتات العينية والمعنوية :

يرخص للمؤسسة أن تدرج في حسابات التثبيتات العينية إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقيمه، وفي إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها، يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه .

الأولي بإعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقيمه أي بقيمته الحقيقية (العادلة) في تاريخ إعادة تقيمه منقوصا منها مجموع خسائر القيمة اللاحقة ؛

[51] مسعود دراوي, ضيف الله محمد الهادي و محمد قوادري – مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة (قياس وتقييم البنود القوائم المالية) , مداخلة 2012 – 2013،ص 10.

[52] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و وزارة المالية , القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها و ص 87

تتم عملية إعادة التقييم بانتظام كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة إختلافا كبيرا عن القيمة التي قد نكون حددت بإستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال ؛ القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق ، وتحدد هذه القيمة إستنادا إلى تقرير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون. والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق، وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق فإنها تقوم بتكلفتها التعويضية الصافية من الإهتلاك بعد إعداد التقييم، تحدد المبالغ القابلة للإمتلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها؛ إذا إرتفعت القيمة المحاسبية لأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان " فارق إعادة التقييم "؛ يمكن لأي فارق تثبيت معنوي سبق أن كان محل إدراج أصلي في الحسابات على أساس كلفته ، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولي على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس شروط التثبيتات العينية ، غير أن هذه المعالجة لا يرخص بما إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديديها بالإستناد إلى سوق نشطة بعد تقييم العقارات الموظفة وذلك بعد أن يتم إدراجها في الحسابات الأولية بإعتبارهاتثبيتا عينيا، إما بتكلفة يطرح منها مجموع الإمتلاكات ومجموع خسائر القيم وإما على أساس قيمتها الحقيقية (العادلة) وتطبيق الطريقة المختارة على أساس جميع العقارات إلى حين خروجها من التثبيتات أو إلى حين تغيير وجهة تخصصها.

إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة تحديدا ذات مصداقية ، ففي هذه الحالة يدرج العقار في الحسابات حسب طريقة التكلفة ، وتقدم المعلومات والأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة في الملاحق مع إمكانية تقديم مجال لتقدير القيمة العادلة .

تدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة الحقيقية للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل فيها؛ يجب أن تعكس القيمة الحقيقية (العادلة) الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية .

يتم تقييم أصل بيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية يطرح منها المصاريف المقدرة في نقطة البيع ، وفي حالة لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية بصورة صادقة يتم تقييم هذا الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الإهتلاكات وخسائر القيمة .

الخسارة أو الربح الناتجان من تغير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يتحدثان فيها.

3.2 : التثبيتات المالية :

تدرج التثبيتات المالية أو الأصول المالية غير الجارية المملوكة للكيان في الحسابات تبعا لنفعيتها ولدواعي إقتنائها أو تغير وجهتها في إحدى الفئات الأربعة :

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي بعد إمتلاكها الدائم مفيدا لنشاط المؤسسة
- السندات المثبةللمشاط المحفظة الموجهة لكي توفر للمؤسسة على المدى الطويل بقدر أو بأخر ، مردودية مرضية لكن دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على الأسهم؛
- السندات المثبة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الإحتفاظ بها حتى حلول أجل إستحقاقها أو ينوي الإحتفاظ بها؛
- القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي بيعها في الأجل القصير.

وتدرج ما جاء به النظام المحاسبي المالي فيما يخص تقييم الأصول المالية وفق القيمة العادلة في النقاط التالية :

- تندرج في حسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير مستوردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع إستلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الإكتساب.

• تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها بغرض التنازل عنها لاحقا والسندات المثبة لنشاط المحفظة كنا لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع؛

• يدرج في الحسابات ما ينتج من فوارق التقييم في شكل إرتفاع أو إنخفاض في رؤوس الأموال الخاصة والمبالغ المدرجة في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية.

3.3: المخزونات :

نلخصها في النقاط التالية :

العمل بمبدأ الحيطة، فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفة وقيمة إنجازها الصافية (سعر البيع بعد طرح المصاريف) تقيم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولي ولدي تاريخ الإقفال للسنة المالية بقيمتها الحقيقية منقوصا منها التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛ تثبت الخسائر أو الأرباح المتأتية عن التغيير في القيمة الحقيقية منقوصا منها التقدير لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصلت فيها أي منها .[53]

3.4 : الإعلانات :

وذكر منها ما يلي :

-لا تدرج في الحسابات الإعلانية العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حسابات نتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول .

-بأن المؤسسة تمتثل للشروط الملحقة بالإعلانات

- الإعلانات سيتم إستلامها.

3.5 : القروض والخصوم المالية الأخرى :.

[53] بن ربيع حنفية ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، ج 1 ، دار هومة ، الجزائر ،2010 ، ص23.

• تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل بتكلفتها المتمثلة في القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند التنفيذ؛

بعد الاقتناء، تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة بإستثناء الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري والتي تقيم بقيمتها الحقيقية .

3.6 : تقييم الأعباء والمنتوجات المالية :

العمليات التي تم الحصول من أجلها تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط تقل عن شروط السوق تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتوج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل؛ الفارق بين القيمة الإسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب التكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح يدرج فيالحسابات كأعباء مالية في حسابات المشتري، وكمنتجات مالية في حسابات البائع .

3.7 : عقود الإيجار التمويلي :

يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية (العادلة) أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه الأخيرة أقل ثمنا .

4– القيمة العادلة والمعلومة المالية والمحاسبية :

تعتبر المعلومات المالية والمحاسبية وسيلة تعمل من خلالها المؤسسة إلى تقديم وضعيتها المالية وتقييم أدائها، ولهذا فهي تعد ذات أهمية بالغة لمجموعة المستفيدين منها، وسنتناول في هذا المبحث جودة المعلومة المالية والمحاسبية وكيف أن لمحاسبة القيمة العادلة تأثير على هذه الجودة .

– الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية:

تعرف المعلومة المالية والمحاسبية بأنها :" ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته للبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها و إخراجها في شكل قوائم مالية ، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة

والمستخدميينلإستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة "[54].

ويوضح الشكل التالي تكوين المعلومة المالية و المحاسبية في الكيان الإقتصادي :

الشكل 02: تكوين المعلومة المالية :

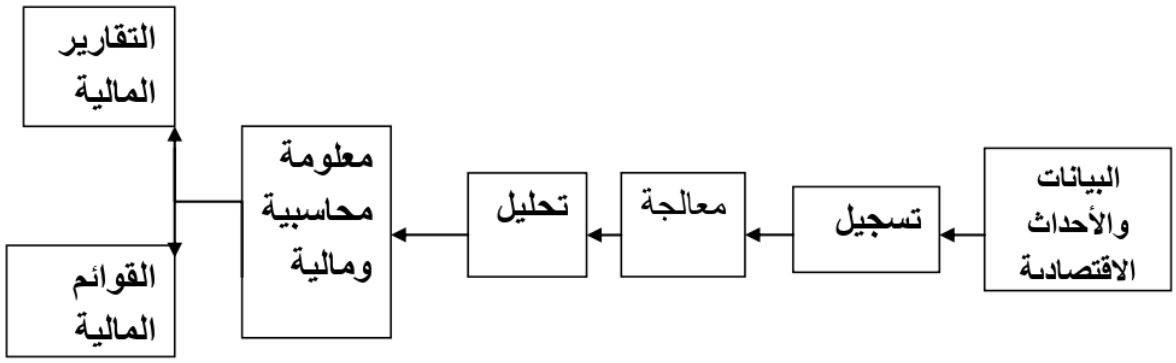

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على: زياد هاشم يحي السقا, إبراهيم الحبيطير نظام المعلومات المحاسبية , وحدة الحرباء العراق, 2003, وناصر نور الدين, أساسيات المحاسبة المالية , الدار الجامعية, الإسكندرية , 2006 .

كما ويشكل نظام المعلومات مجموعة من الوظائف والمداخيل التي يمكن عن طريقها تجمع البيانات داخل المؤسسة بصورة تمكن من تحقيق الأهداف ، ويتيح النظام التنسيق والرقابة وسهولة العمليات داخل المؤسسة ولكي يكون أكثر فعالية يجب أن يكون :[55]

[54] عبد المالك عمر زيد ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي : ج1 التاريخي للمحاسبة ، ط1 ، عمان ، 2002، ص 1.

[55] مزياني نور الدين ، فروم محمد الصالح ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية : مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية : تحارب – تطبيقات – آفاق ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالواد ، 17-18 جانفي 2010، ص 13.

-مصدرا لتزويد الإدارة العليا بمعلومات كافية عن نتائج تنفيذ الخطط عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالخطط المعدة سابقا.وعرضها في تقارير واضحة؛

-يوفر قنوات اتصال لتدفق المعلومات إلى داخل وخارج المؤسسة وإجراء مواءمة بين نظام المعلومات والبيئة المحيطة حتى توفر المعلومات وفقا لظروف مستخدمي المعلومات؛[56]

مرتبطا بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة حيث تظهر المعلومات المحاسبية علاقة الأنشطة الإدارية بعضها ببعض في شكل مجموعة من التقارير الدورية التي تفيد في تحقيق الأهداف فيه تكامل المعلومات وخصوصا المعلومات الخارجية المفيدة مثل الظروف الاقتصادية السائدة في السوق.

يستجيب نظام المعلومات المحاسبية لطلب المعلومات بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة لهاهذا نتيجة لوجود البيانات المحفوظة إلى حين الحاجة إليها .[57]

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية والمحاسبية ، والخصائص هي الصفات التي تجعل المعلومات المقدمة في الكشوف المالية مفيدة للمستعملين ، وتمتاز المعلومات المحاسبية ببعض الخصائص النوعية التي تعتبر ضرورية في المعلومة من أجل رفع أهمية استخدامها. وقد أوصى مجلس المعايير المحاسبية الدولية بأن اعتماد القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يتطلب اختيار أثرها على أربع خصائص أساسية من شأنها جعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدميها هي:[58]

خصائص الملائمة؛

[56] د. زياد هاشم يحي السقا , إبراهيم الحبيطي , نظام المعلومات المحاسبية , وحدة الحرباء العراق , 2003 , وناصر نور الدين , أساسيات المحاسبة المالية , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2006، ص 30 .

[57] ياسين أحمد العيسي ، أصول المحاسبة الحديثة ، دار الشروق ، الجزء 1 ، عمان 2003، ص 25.

[58] سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد ، مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، حيث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية الأسواق ، جامعة ورقلة ،29-30 نوفمبر 2011 ،ص 16.

خاصية الموثوقية (الاعتمادية)؛

القابلية للفهم.

القابلية للمقارنة .

1. خاصية الملائمة : توصف المعلومة بالملائمة عندما تؤثر على رأي متخذي القرارات ، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الاقتصادية أو تمكنهم من تعزيز وتعديل التقييمات السابقة .

وتندرج تحت هذه الصفة النوعية الأساسية الخصائص الثلاثة الآتية :

- أن يكون لها قدرة تنبؤية؛
- أن تمكن من التحقيق من صحة التوقعات الماضية
- أن يحصل عليه متخذ القرار في الوقت المناسب (الملائم) .[59]

ويشير الطالبين إلى ضرورة توافر صفة الملائمة في المعلومات المحاسبية لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات ، وتشير أيضا إلى أن من أهم الخصائص التي يجب توافرها في هذه الخاصية في المعلومات هو مدى تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها.[60]

2. خاصية الموثوقية : ويقصد بها الخاصية ثقة المستخدم بالمعلومات المالية المتوفرة ومدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لديه لكي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته المختلفة ، وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تخلو من الأخطاء المادية أو التحيز، وبالتالي يمكن للمستخدمين الاعتماد عليها كونها تعبر بصدق عما تعنيه أو ما يتوقع منها أن تعنيه بدرجة معقولة .وحتى تكون المعلومة المحاسبية موثوق بها لابد وأن تتمتع بالخصائص الآتية :

[59] عقبة عبد اللاوي حمدي فلة ، إعتماد القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية والمحاسبية مع الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي ، نوفمبر 2012،ص9

[60] حيدر محمد علي بن عطاء ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار حامد ، عمان ، 2007، ص 10.

- إمكانية التحقق و التثبت من المعلومات؛ : الصدق في التمثيل؛
- حيادية المعلومات.

إذن : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، فدرجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية يعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية وأسس القياس السليمة التي بنت عليها تلك المعلومات .

3. القابلية للفهم : تقضي هذه الخاصية أن تكون المعلومات المالية المتوفرة قابلة للفهم المباشر من مستخدميها لذا يفترض أن يتوفر مستخدمي المعلومات المالية على مراعاة ذلك ، وفي الأخير يجب التنويه على خاصية القابلية للفهم لا تقضي بضرورة عرض المعلومات السهلة فقط بل تقضي بضرورة عرض كل المعلومات المالية ذات الأهمية النسبية بأسهل طريقة مكينة .[61]

ونقول أن: خاصية القابلية للفهم تعتبر كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها أي أنها تعتمد على خصائص تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية، مثل : مستوى التعليم و الإدراك المتوفر لديهم فالمعلومات إذا لم تكن مفهومة فإنه لا يمكن الإستفادة من البيانات التي تحتويها القوائم المالية .

4. القابلية للمقارنة : تكون المعلومة قابلة للمقارنة إذا تم إعدادها وتقديمها بصفة متناسقة تسمح لمستعمليها القيام بمقارنات مهمة في الزمن وبين المؤسسات .

تكتسي كل خاصية من هذه الخصائص أهمية كبيرة في زيادة مستوى جودة المعلومات المالية، وتتأثر مستوى جودة المعلومات بمدي توفرها على هذه الخصائص .[62]

وفي الجدول الموالي سنعرض ملخص للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية:

[61] هواري سوسي ، بدر الزمان حمقاني ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر نوفمبر 2011 .

[62] حمودة وفاء , مرجع سابق , ص 108 .

الجدول رقم 03: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور واضعي المعايير المحاسبية FASB

مجلس معايير المحاسبة المالية	مجلس معايير المحاسبة الدولية	مشروع الإطار المفاهيمي المشترك
خاصيتين رئيسيتين : 1 . الملائمة ✓ التوقيت الملائم ✓ القيمة التنبؤية ✓ قيمة التغذية العكسية 2 . الموثوقية : ✓ التمثيل الصادق ✓ قابلية التحقق ✓ الحياد قابلية المقارنة خاصية متداخلة بين الخاصيتين السابقتين .	أربعة خصائص نوعية رئيسية: 1. قابلية الفهم 2. الملائمة : ✓ التوقيت الملائم ✓ القيمة التنبؤية ✓ قيمة التغذية العكسية ✓ الأهمية النسبية 3. الموثوقية : ✓ التمثيل الصادق ✓ الجوهر فوق الشكل ✓ الحياد ✓ الحيطة والحذر ✓ الإكتمال 4. قابلية المقارنة .	خاصيتين رئيسيتين : 1. الملائمة 2. التمثيل الصادق أربعة خصائص نوعية داعمة : ✓ القابلية للمقارنة ✓ القابلية للتحقق ✓ التوقيت المناسب ✓ القابلية للفهم

المصدر :احمودة وفاء , مرجع سابق , ص 108 .

المطلب الثاني : تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومة المالية و المحاسبة القابلية للفهم

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسيني لتقدير القيم العادلة ، وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ، ولقد طالب المجلس الإستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية المتعلق بالملائمة و الموثوقية استخدام أكبر لمقياس القيمة العادلة في القوائم المالية ، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المستثمرين والمقرضين

مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية ، حيث أن مثل هذه المقاييس ، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أدائها الماضي تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبيانات المالية والتوقعات المستقبلية .

إن تبني القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفر معلومة محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الأقتصاديالمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف و القياس ، العرض و الإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية ، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية و المالية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا ، وبالشكل الذي ينعكس على عملية اتخاذ القرار الاقتصادي .

فاعتماد القيمة العادلة يساهم في الارتقاء بالإبلاغ المالي ومنه توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية جعل المعلومات المحاسبية والمالية اتخاذه له أهمية وخطورته.

إن المعلومات المحاسبية والمالية الملائمة تمكن مستخدميها من:[63]

- تكوين توقعات عن النتائج التي ستترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات وهذا يعني أن المعلومة الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذي القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة و الحالية
- تقييم نتائج القرارات التي بينت على هذه القرارات.[64]

[63] حواسي صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و جامعة الجزائر 2007 2008، ص 16.

وأما بخصوص تأثير استخدام تقديرات القيم العادلة في خصائص المعلومة المحاسبية أوضح بعض الباحثين أن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة ولكن بأقل موثوقية ، وذلك كما يتضح من المقارنة الآتية بين استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي وكذا المعلومات الناتجة عن استخدام التكلفة التاريخية .

جدول رقم 04 : تأثير استخدام تقديرات القيمة العادلة في خصائص المعلومات المحاسبية

بيان	القيمة العادلة	التكلفة التاريخية
الملائمة	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول أو الالتزامات وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذا تحمل الديون وتسديدها	تعكس معلومات تتعلق بأداء المنشأة وذلك فقط فيما يتعلق بقرارات اقتناء أو بيع الأصول أو تحمل الديون أو تسديدها بينما تتجاهل تأثيرات القرارات المتعلقة بالاستمرار في حيازة الالتزامات
الموثوقية	تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهذا بدوره قد يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية .	تعتمد على القيم المثبتة في البيانات المالية على أسعار المعاملات الفعلية دون الإشارة إلى البيانات السوقية الحالية .

المصدر : أحمد حلمي جمعة , مؤيد راضي خنفر , المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة : دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى , المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين ,عمان,2006 ,ص11.

يرى الكثيرون من مؤيدي القيمة العادلة أنه أن الوقت لبدء التحول إلى قياس القيمة العادلة , وذلك لأن النموذج القديم بمقاييسه المرتكزة على السعر التاريخي يوفر معلومات ذات موثوقية أقل من حاجة الأسواق الرأسمالية الديناميكية اليوم ، ولا يمكنه مسايرة الأدوات المالية المعقدة واستراتيجيات إدارة المخاطر الموجودة اليوم .

[64] أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان 2006، ص214

بالإضافة إلى ما تقدم يشير معيار المحاسبة الدولي رقم 32 فقرة 87 إلى أن معلومة القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في الكثير من الحالات تؤدي إلى الآتي [65]:

- تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات .
- تكمن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها ومتى تم إصدارها أو شراؤها ومن قام بذلك؛
- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية وتكبد الالتزامات المالية أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

إذن : استخدام محاسبة القيمة العادلة يضفي على المعلومات المحاسبية والمالية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات ، وبما أن مبدأ الملائمة يمثل أحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية، ولجعل هذه الأخيرة مفيدة في اتخاذ القرارات فإنه يتم تدعيم الملائمة بالموضوعية البعيدة عن تقديرات الأفراد بالاستعانة بالسعر السوقي عند قياس قيمةالأصول الذي يعتبر طرف محايد لا يحقق مصلحة فئة على حساب فئة أخرى ويعطينا صورة حقيقية عن عدالة وواقعية المركز المالي للشركة .

ورغم ما يؤخذ على منهج القيمة العادلة بأنه أقل حيادية من منهج التكلفة التاريخية ، إلا أن هذا المنهج يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة، وأن تعتمد الأسعار الدارجة فيها على معلومات صحيحة وموثوقه في ظل فرضيات كفاءة السوق. لذلك فإنه من الطبيعي تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة ، بالربط بين قيمتها الحقيقية الكلية وإجمالي القيمة العادلة لصافي موجوداتها ، وعكس ذلك فإن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها دون مراعاة ذلك قد تكون مظلة ، وتكون الاحتمالات مفتوحة لتفسيرات متعددة ومتناقضة ، كما

[65] روحي وجدي عبد الفتاح عود ، مرجع سابق الذكر ، ص 46

تتأثر دقة استخدام التكلفة التاريخية بمعدلات التضخم السارية ، التي كلما ارتفعت ، تزيد أخطاء القياس عند استخدام التكلفة التاريخية مقارنة مع استخدام القيمة العادلة ، بينما تكون القيمة العادلة أكثر دقة عندما تكون معدلات التضخم السائدة إيجابية.

ويعكس منهج القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة تماما كما تعكس التغيرات في القيمة العادلة التغيرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن منهج القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن التكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغيرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها ، ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التالية التي تأثرت بشكل أو بآخر من إتباع محاسبة القيمة العادلة ، وتعزز الأسواق وتدعيم الشفافية في الاقتصاد .

وانطلاقا من هذا نقول أن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملائمة وموثوقية المعلومة المحاسبية والمالية ، أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية والمالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضافة الجودة عليها، وكل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و المالية .

هذا بالنسبة لخاصيتي الملائمة و الموثوقية والسبب في أننا ركزنا عليهما هو أفما تشكلات معا المعاير المناسب الذي يحدد قيمة المنفعة أو الإفادة التي يحققها مستخدم المعلومات المحاسبية ، أما بالنسبة لخاصتي الثبات و القابلية للمقارنة ، سنحاول تلخيصهما مع الخاصيتين السابقتين في الجدول التالي :

جدول رقم : 05 : العلاقة بين القيمة العادلة وجود المعلومات المحاسبية

النموذج / الخصائص	القيمة العادلة
الملائمة	• يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل ،أو التقييم الارتدادي و إمكانية التحقق من التوقعات. • تطبيق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع ،وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية، فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات . • عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس أثار التضخم، وتأخذ في الحسبان التغيير في المستوى العام للأسعار .
الموثوقية	• يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب أن تتوافر فيها ثلاث سمات و هي : القابلية للتحقق و الصدق و الحياد . • وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية. • وعلى الجانب الأخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول و الالتزامات ليس لها سوق نشط الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها ، وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاث لاعتمادها على التقدير الشخصي .
الثبات	• يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة إلى أخرى ، وهذا إذا ثبت أفضليتها و ملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية . • وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات، فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية ،وصافي التدفقات النقدية المستقبلية ..... إلخ ، مما يجعل طرق القياس متنوعة ،كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يحقق خاصية الثبات .
القابلية للمقارنة	• يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة إلى نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية . • ترتبط خاصتي الثبات و القابلية للمقارنة مع بعضهما، فهما وجهان لعملة واحدة ،وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد الثبات فهي بذلك تفقد القابلية للمقارنة , وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والخصوم ،نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة .

المصدر :سيد عبد الفتاح صالح حسن ، تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة ، عين الشمس ، مصر ، ص 317.

من خلال كل ما سبق ، تظهر أهمية الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، وخصوصا خاصتي الملائمة والموثوقية باعتبارها من أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث توفر خاصية الموثوقية قابلية

الاعتماد على المعلومات المقدمة، أما خاصية الملائمة بعكسها للواقع الحالي للمؤسسة ومسايرة التغيرات الاقتصادية مثل: التضخم ، وهذا ما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية ومتخذي القرار .[66]

المطلب الثالث : النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية ومفهوم القيمة العادلة

النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومة المالية :

تعتبر المعلومة المالية المصداقية في القوائم المالية ، بل وركيزة محورية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، فهي وسيلة تعمل من خلال المؤسسة إلى تقديم وضعها المالية وتقييم أدائها ، ولهذا وكما ذكرنا سابقا يجب أن تكون ملائمة وموثوقة فيها حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات المناسبة ، ولهذا نجد أن المعايير الدولية للمحاسبة أعطت أهمية بالغة للمعلومات المالية ، حيث أصبحت المرجع الذي اعتمدته الكثير من الدول في إصدار معايير المحاسبية أو التطبيق المباشر لها.

والجزائر وكغيرها من الدول التي اعتمدت تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة ، فالنظام المحاسبي المالي استمد روحه من هاته المعايير فهو يحتوي على عدة قواعد ومبادئ محاسبية مبنية على أسس المعايير الدولية للمحاسبة، لهذا فقد كان إعداده خطوة هامة في عملية تطبيقها في الجزائر ، وذلك في سياق الإصلاحات الاقتصادية الرامية إلى مواكبة متطلبات اقتصاد السوق، وللاستجابة الاحتياجات أطراف عديدة من مستخدمي المعلومات المحاسبية، والتي يأتي في مقدمتها المستثمرون الدوليون من خلال توفيق البيئة المحاسبية الجزائرية مع البيئة المحاسبية الدولية .

[66] قويدر الحاج قويدر و أخرون ، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول : التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 08-09 نوفمبر 2010، ص 20 .

إن من أهداف النظام المحاسبي المالي توفير معلومة مالية مفهومة و موثوق بها دوليا، و إعطاء صورة صادقة و حقيقية للوضعية المالية، وكذا نشر معلومة وافية ، صحيحة وتتمتع بشفافية أكبر تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين فيها ، وتساعد في فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات من طرف المستعملين .

إذن : فالنظام المحاسبي المالي ومن خلال ما جاء فيه نلاحظ بأنه يقدم شفافية وثقة أكبر للحسابات وللمعلومات المعدة حسب النظام المحاسبي المالي، إذ تتميز هذه الأخيرة بالجودة نظرا لاستعمالها بعض قواعد التقييم والمبادئ المبنية على أسس اقتصادية تقترب من الواقع (مبدأ أولوية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني) مقارنة مع المعلومات المقدمة من طرف النظام المحاسبي المالي .

كما تجدر الإشارة إلى أن الأطراف المستخدمة للمعلومة المحاسبية من خلال القوائم المالية بالنسبة للنظام المحاسبي المالي للمؤسسات هم :[67]

- المستثمرون؛
- مسيرون، هيئات إدارية ؛
- المقرضون (بنوك، مساهمون)؛
- إدارة الضرائب؛
- شركاء آخرون، زبائن، موردون، أجراء؛
- آخرون .

النظام المحاسبي المالي ومفهوم القيمة العادلة :

[67] مسعود بوخالفي ، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ومالية ، غير منشور ، جامعة الأغواط 2012-2013

، ص 30.

اعتمادا على ما جاء به النظام المحاسبي المالي نلحظ إعطاءه أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية وهذا من خلال تشريعه مجموعة من بدائل القياس المحاسبي لإعطائه أهمية كبيرة صادق لقيم مختلف الحسابات الواردة في القوائم المالية، وبالنظر إلى علاقة هذه الطرق مع الخصائص النوعية نلاحظ تناقصها ، فمثلا التقييم وفق التكلفة التجارية يعطي معلومات مالية جد موثوق فيها بالنظر إلى قيمة الأصل أثناء اقتنائه مع توفر جميع المستندات المثبتة لذلك ، أما القيمة العادلة والقيم الأخرى فتعطي معلومة مالية ملائمة من خلال تقييم مختلف الأصول والخصوم بقيمتها أثناء الدورة المالية مما يسمح بإعطاء معلومات تتناسب مع الأحداث الاقتصادية الحالية ، وعليه فإن الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم الأصول والخصوم كل حسب الطريقة التي تناسبه، يسمح بتوفير معلومات مالية تتصف بالموثوقية والملائمة مما ينعكس إيجابا على القيمة الإعلامية لهذه المعلومة .

إذن فلقد تبني النظام المحاسبي المالي نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية، وأشار لها ضمن القسم الثاني من الباب الأول " قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات " ، وأعطى لها تعريفا لا يختلفجو هريا عن المعنى الوارد في المعايير المحاسبية الدولية، وعرف النظام المحاسبي المالي القيمة الحقيقية بأنها : " المبلغ الذي يمكن من اجله تبادل الأصل أو الخصم منتهية بين أطراف على دراية كافة وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية " .

ويشير هذا التعريف إلى أن القيمة العادلة هي: الثمن أو المبلغ الذي تتم به عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع و المشتري تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية .

كما عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 09/08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 ا[68]لمتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على أنها: المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على إطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية .

ويلاحظ من خلال هذا التعريف أن المشرع الجزائري وضع نفس المفهوم للقيمة العادلة من طرف المعايير المحاسبية الدولية قبل التعديل IFRS 13 .

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة الحقيقية (القيمة العادلة) والتي ألزم توافر الشروط الآتية فيها :

1. تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذه السوق؛

2. يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون؛

3. تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور . يجب مراعاة المادة 16 من النصوص التطبيقية القانونية إن طريقة التقييم العامة في النظام المحاسبي المالي للأصول والخصوم ، النواتج والأعباء مبنية على قاعدة عامة وهي مبدأ التكلفة التاريخية، غير أنه يمكن التقييم في بعض الشروط وبعض العناصر ب:

- القيمة العادلة La juste valeur
- القيمة المستحدثة La valeur actualisé
- قيمة الإنتاج La valeur de réalisation

الأصناف المقيمة بالقيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي الجزائري

[68]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 19،25 مارس 2009 ، المادة 02 ، ص 87.

أعتبر النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية القاعدة العامة للقياس المحاسبي، وجعل من القيمة العادلة مجرد مراجعة وتصحيح لها متى توفرت شروط ذلك .

ولقد رخص النظام المحاسبي المالي لبعض الأصناف المحاسبية بأن يتم معالجتها وفق إعادة التقييم بالقيمة العادلة ندرجها وفق الآتي

التثبيتات العينية و المعنوية : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية والمعنوية في النقاط الآتية :

- من خلال ما جاء به النظام المحاسبي المالي فإنه يرخص للمؤسسة أن تدرج في حسابات التثبيتات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا (الأصول الثابتة المادي التي تنتمي إلى نفس المجموعة) على أساس مبلغها المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية (القيمة العادلة) في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة؛ تتم عمليات إعادة التقييم بانتظاميه كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون قد حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال؛
- القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق ، وتحدد استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون ومؤهلون .
- تمثل القيمة الحقيقية سعر السوق الحالي للسلع المتماثلة إذا توفر شرط تواجد السوق وعند غياب مؤشرات تدل على القيمة العادلة .
- بعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للإهتلاك على المبالغ المعاد تقييمها .

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية الأصل ما عقب إعادة تقييمه فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت عنوان فارق إعادة التقييم . مكن لأي تثبيت معنوي سبق أن كان محل إداري أصلي في الحسابات على أساس تكلفة ، أن يدرج كذلك في الحسابات بعد إدراجه الأولى على أساس مبلغه المعاد تقييمه حسب نفس

شروط التثبيتات العينية ، غير أن المعالجة هذه لا يرخص بها إلا إذا كانت القيمة الحقيقية للتثبيت المعنوي يمكن تحديد ها بالاستناد على السوق النشطة .

- تقديم التثبيتات المادية من خلال الكشوفات المالية بترتيبها على أساس أصنافها ، وفي حالة اختيار المؤسسة نموذج إعادة التقييم في تقييم تثبيتها يوجب إظهار فارق إعادة التقييم في خط مخصص من حسابات رؤوس الأموال.
- بما أن التثبيتات المادية مدرجة في حسابات المؤسسة بقيمتها المعاد تقييمها يوجب تقديم المعلومات التالية :
  - الطرق والفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للأصول المعاد تقييمها
  - تاريخ إعادة التقييم؛
  - استشارة أو عدم استشارة المختص في إعادة التقييم؛
  - طبيعة المؤشرات المعتمدة في تحديد التكلفة التعويضية
  - القيمة المحاسبية لكل صنف من التثبيتات المادية المدرجة في القوائم المالية إذا كانت هذه

التثبيتات المدرجة في حسابات المؤسسة على حساب الطريقة المرجعية (طريقة التكلفة)

- تقديم تقييم شامل حول فارق إعادة التقييم فيما يخص توزيع الفارق على مجموع المساهمين في رأسمال المؤسسة. تقييم عقارات التوظيف بعد إدراجها الأولى في الحسابات إما بطريقة التكلفة وإما على أساس القيمة العادلة ، وتطبيق الطريقة المختارة على جميع العقارات الموظفة إلى حين خروجها من التنبيتات، أو إلى حين تغيير وجهة تخصصيها؟ في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة العادلة تحديدا ذا مصداقية لأي عقار موظف تحوزه المؤسسة اختيارات طريقة إعادة تقييم " التقييم على أساس القيمة العادلة " فإن هذا العقار يدرج في الحسابات حسب طريقة التكلفة وتقديم المعلومات عن ذلك في الملحق أي يخص وصف

العقار؛ تمتلك عقارات التوظيف القيمة حسب طريقة التكلفة خلال مدة نفعيتها وتقيم عند ذلك بتكلفتها مطروحا منها مجموع الإمتلاكات وخسائر القيمة إن وجدت، ويشترط في حالة اعتماد طريقة التكلفة، والإشارة في محلق الكشوف المالية إلى الأسباب التي جعلت طريقة القيمة العادلة غير مطبقة، ويقدم من خلال ذلك فاصل لتقدير وإظهار هاته القيمة العادلة للأصل المعني؛ إذا اعتمدت المؤسسة في تقييم عقاراتها الموظفة طريقة القيمة العادلة فإنه يشترط أن تظهر هذه الأصول بقيمتها العادلة في نهاية الدورة المالية ، حيث تصبح غير قابلة للإهتلاكتدرج في الحسابات الخسارة أو الفائدة الناتجة عن تغيير القيمة العادلة للعقار الموظف ضمن النتيجة الصافية للسمة المالية التي حصلت فيها (حسابي الأعباء والمتوجات الاستثنائية عن عملية التسيير الجاري) ، وليس ضمن حساب رؤوس الأموال الخاصة؛ يجب أن تعكس القيمة العادلة الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية .

- في حالة عدم وجود سوق مماثلة للأصل المعني بالتقييم فإن المؤسسة تتخذ :
  - الأسعار الحالية للأصول المختلفة
  - آخر أسعار الأسواق الأقل نشاطا وتعديلا .
  - تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة .
  - إن تطبيق طريقة القيمة العادلة في تقييم العقارات يلزم المؤسسة مراجعتها سنويا .
  - تقدم المؤسسة من خلال ملاحق كشوفها المالية كيفية محاسبة العقارات الموظفة وطرق تقييمها ،بالإضافة إلى طرق التحويل من وإلى أصناف عقارات التوظيف وكل المعلومات التي من شأنها أن تقدم الصورة الصادقة عن مختلف أملاكها المدرجة في هذا الصنف من التوظيفات .
  - يتم تقييم الأصل البيولوجي لدى إدراجه في الحسابات للمرة الأولى ، وفي تاريخ كل إقفال للحسابات بقيمته الحقيقية ، ويطرح منها المصاريف المقدرة عند نقطة البيع ، إلا إذا لم يمكن تقدير قيمته الحقيقية

بصورة صادقة وفي مثل هذه الحالة يتم تقييم الأصل البيولوجي بكلفته منقوصا منها مجموع الإمتلاكات وخسائر القيمة .

- الخسارة أو الربح الناتجين عن تغيير القيمة الحقيقية المنقوص منها المصاريف التقديرية في نقاط البيع يثبتان في النتيجة الصافية للسنة المالية التي يحدثان فيها .
- المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :

✓ تبرير النتيجة الإجمالية للفترة الجارية المدرجة في المحاسبة الأولية للأصول البيولوجية وتغيرات القيمة العادلة لهاته الأصول ، مع طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع . لا يجب على المؤسسة تقديم معلومات إضافية توضيحية تبرر عدم قدرتها أو أسباب عدم قدرتها على تقدير القيمة العادلة للأصول البيولوجية بصورة صادقة .

الأصول المالية : جاء في إعادة التقييم بالنسبة للأصول المالية ما يلي :

✓ تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول المؤسسة بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين .

✓ بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المستردة ومصاريف البنك ولكن لا تندرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب .

- تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبة والتي تمت حيازها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالي متاحة للبيع ، بحيث يتم تقييمها عقب إدراجها الأولى في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص: السندات التي تم تسريعها بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية
- السندات التي لم يتم تسعيرها بقيمته التفاوضية المحتملة فيمكن تحديد قيمتها انطلاقا من نماذج وتقنيات

التقييم المقبولة على العموم .

- ✓ يدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة

المخزونات : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للمخزونات في النقاط الآتية :

- ✓ عملا بمبدأ الحيطة و الحذر، وعند إغفال المؤسسة لحساباتها فإن المخزونات تقييم بأقل تكلفة (تكلفة الحصول عليها) وقيمة إنجازها الصافية (والتي هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الإتمام و التسويق المقدرتين)
- ✓ المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :

- الطريقة المنتهجة في تقييم المدخلات والمخرجات من مخزوناتها .
- القيمة المحاسبية للمخزونات التي قيمت حسب قيمة إنجازها الصافية .
- مبلغ نقص قيمة تدهور المخزونات ومبلغ استرجاع نقص القيمة المسجل في الدورة المالية مع تقديم و تبريرات توضح أسبابه .
- مبلغ المخزونات المسجل ضمن أعباء الدورة المالية .
- يتم تقييم المنتجات الزراعية عند إدراجها الأولى في الحسابات ولدى تاريخ كل إقفال بقيمتها العادلة منقوصا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛ تثبت أي خسارة أو ربح متأتيتين في تغيير القيمة الحقيقية منقوصا منها التكاليف التقديرية لنقاط البيع في النتيجة الصافية للسنة المالية التي حصل في أي منها؛ المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :[69]

[69] نفس المرجع السابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص 22 .

- تبرير النتيجة الإجمالية للفترة الجارية المدرجة في المحاسبة الأولية للمنتجات الفلاحية وتغيرات القيمة العادلة لهذه المنتجات، مع طرح التكاليف المقدرة في نقطة البيع؛ إظهار المنهج والفرضية المطبقة في تحديد القيمة العادلة لكل نوع من المنتجات الفلاحية في تاريخ تحصيلالغلة حسب أنواع الأصول البيولوجية.

الإعلانات العمومية : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للإعلانات العمومية فيما يلي :

لا تدرج في الحسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب نتائج أو في شكل خاص إلا إذا توافر ضمان معقول :

- إن المؤسسة تمثيل للشروط الملحقة في الإعانات؛
- إن الإعانات سوف تستلم .

القروض والخصوم المالية الأخرى : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة للقروض والخصوم المالية الأخرى في النقاط الآتية :

- يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها .
- بعد الاقتناء تقوم الخصوم المالية حسب التكلفة الممتلكة باستثناء الخصوم التي تمت حيازها لأغراض التعامل التجاري والتي تقييم بقيمتها العادلة .[70]

تقييم الأعباء والمنتجات المالية : ندرج ما جاء إعادة التقييم بالنسبة لتقييم الأعباء والمنتجات المالية الأخرى في النقاط الآتية :

[70] نفس المرجع السابق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، ص 22 .

- العمليات التي تم الحصول من أجل على تأجيل الدفع أو منح هذا التأجيل بشروط السوق، تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية بعد طرح المنتج المالي أو التكلفة المالية المرتبطة بهذا التأجيل .
- الفارق بين القيمة الاسمية للمقابل والقيمة الحقيقية للعملية التي تناسب الكلفة التقديرية للقرض المتحصل عليه أو الممنوح، يدرج في الحسابات أعباء مالية في حسابات المشتري وكمنتجات مالية في حسابات البائع.

عقود الإيجار التمويلي : ندرج ما جاء في إعادة التقييم بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي في النقاط الآتية :

- يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمة العدالة أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار ،
- إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا .
- خلال مدة استغلال المنافع الاقتصادية للأصل تتحمل المؤسسة (المستأجرة) التغيرات التي قد تطرأ القيمة العادلة للأصل، من خلال إثبات مؤشرات تدني قيمة .
- تظهر مبالغ الأملاك الموضوعية لدى المؤجر في الأصول ضمن الحسابات الدائنة وليس في حسابات التثبيتات العينية حتى ولو أحتفظ المؤجر بملكية الملك على الصعيد القانوني ويساوي مبلغ الحسابات الدائنة مبلغ الاستثمار المبين في عقد الإيجار الموافق من الناحية العلمية للقيمة العادلة للملك الممنوح كإيجار تمويل .
- بالنسبة للمستأجر يوضح في ملحقة طريقة الحساب ومبلغ التوافق بين المدفوعات الدنيا والقيمة الحقيقية للأصل .

مما سبق يلاحظ أن المشرع المحاسبي الجزائري لم يخرج عن دائرة المفاهيم التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية لا سيما المعايير 41 ،40، 39، لكن يؤخذ عليه عدم تفصيله لهذه المفاهيم ، كما يسجل له أيضا دعوته للرجوع

للتكلفة التاريخية كلما كان القياس وفق القيمة العادلة متعذرا، وهو ما يفسر ضمنا على أنه إقرار بصوبة تطبيق القيمة العادلة ميدانيا .

هذا ويهدف المشرع الجزائري من خلال سياسة إعادة التقييم إلى تصحيح الصورة المالية للمؤسسة ، ويتضح هذا من خلال الأصناف التي خير فيها المشرع المؤسسة إتباع التقييم بالقيمة العادلة التي كانت إجبارية قبل سنة

- 2007، هذا مع تحديد القيمة العادلة من طرف خبير مؤهل في سوق نشطة تطرق النظام المحاسبي المالي إلى عناصر.

خلاصة :

في هذا الفصل تم التطرق إلى محاسبة القيمة العادلة والتي أنشأت تصحيحا للخلل في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم، فبتبنيها كأساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، وكذا يؤدي إلى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي (الاعتراف والقياس ، العرض والإفصاح) وهذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، والمعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية

إن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على الملائمة و موثوقية المعلومة المحاسبية و المالية، أي القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومة المحاسبية و المالية لتحقيق خصائصها النوعية وإضفاء الجودة عليها، وكل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية .

شكل تبني النظام المحاسبي المالي قفزة نوعية على مستوى الممارسة المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية رغم الصعوبات التي واجهت تطبيقه، وقد أخذت محاسبة القيمة العادلة حيزا هاما فيه، من خلال إختار المؤسسة الطريقة المناسبة لظروفها ومركزها المالي، وفي حالة تغييرها لمنهج محاسبي أخر، فإنها تتقيد بالشروط التي تضبط إجراء هذه العملية .

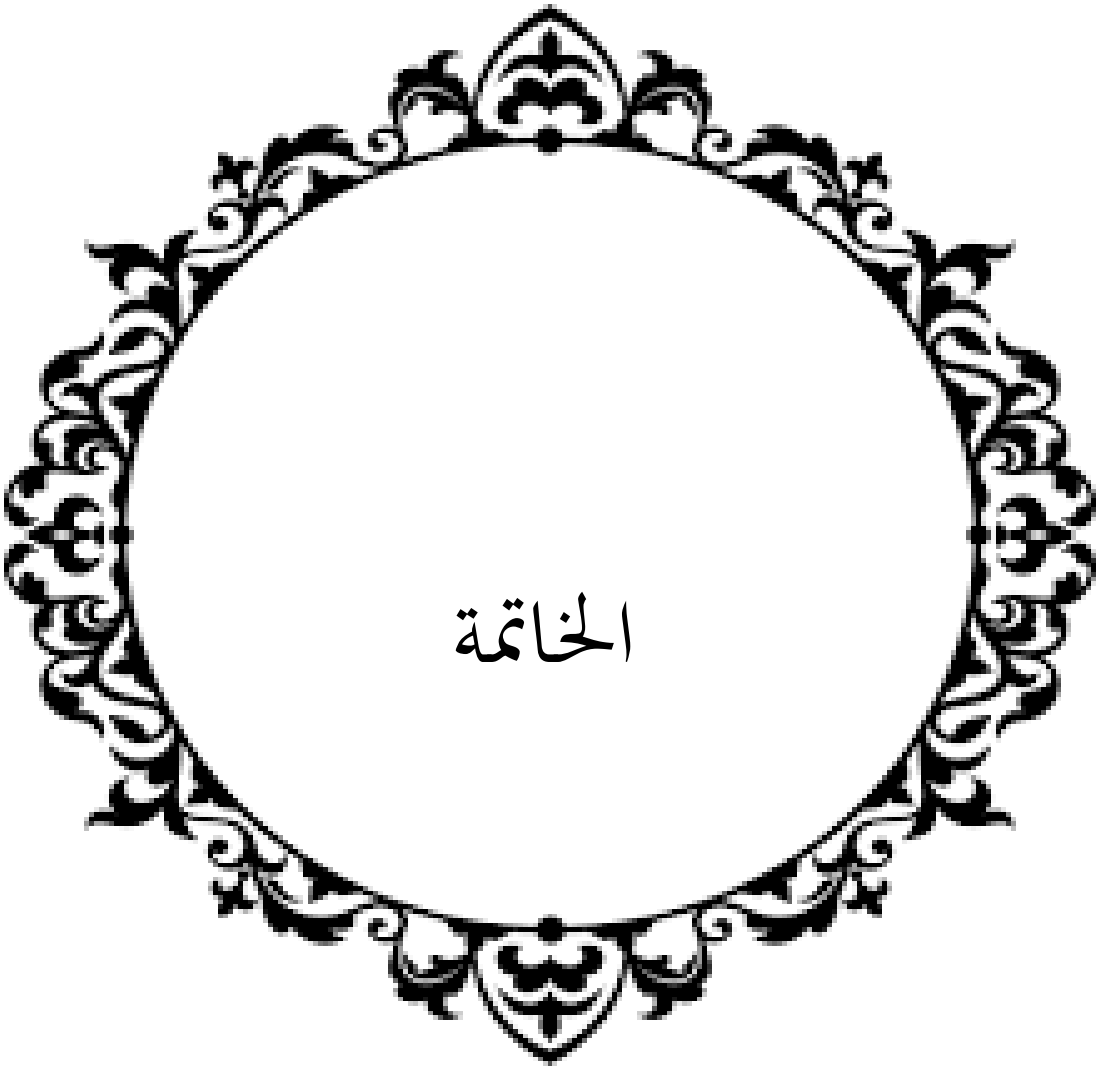

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر القيمة العادلة مفهوم جديد متعدد الجوانب يختلف من دولة إلى أخرى , وفقا إلى اختلاف القواعد و القوانين و التشريعات لا يوجد نموذج تعريف المعيار يطبق في جميع دول العالم.

فالمبادئ التي جاءت بها الحوكمة جد متناسقة و ملائمة كعلاج و ووقاية من الأزمات المالية , و مالها من مساهمات في اتخاذ قرارات المالية من خلال الشفافية و الإفصاح, و إضافة إلى إهمال المسؤولين في شركات لعنصر المسؤولية و ضمان حماية حقوق الآخرين. حيث أن مستخدمي القوائم المالية لابد أن تتوفر لديهم المعلومات ملائمة و في نفس الوقت معلومات موثوقة يمكنهم الاعتماد عليها , فأين هو بديل القياس الذي يمكن أن يوفر لنا هذين الخاصيتين معا , فنجد أن التكلفة التاريخية توفر لنا موثوقية عالية و في نفس الوقت هي غير ملائمة لاتخاذ القرارات خاصة في فترات التضخم , بينما القيمة العادلة توفر لنا معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات إلا أن الموثوقية غير متوفرة ، فالمفاضلة بين خاصيتي الملائمة و الموثوقية تضعنا أمام المفاضلة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.

و من خلال دراسة لهذه المذكرة " القيمة العادلة بين المعايير المحاسبية الدولية و النظام المحاسبي الجزائري" لمعالجة الإشكالية التي تدور حول اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في النظام المحاسبي الجزائري , و من خلال هذا التساؤل نتوصل إلى تحديد أي بديل هو اقرب للواقع الاقتصادي الجزائري , التكلفة التاريخية أو القيمة العادلة , و هذا بعد أن قامت الجزائر بالإصلاحات المحاسبية لمواكبة المحاسبة الدولية , حيث قامت بإقرار النظام المحاسبي المالي سنة 2010 , بحيث قام النظام الجزائري بتبني مفهوم القيمة العادلة بعد أن كانت التكلفة التاريخية فقط في المخطط المحاسبي المالي الجزائري إلا أن أفراد المجتمع المحاسبي يرون أن البيئة الجزائرية توفر بعض المقومات لاستخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي في حين لا تتوفر هذه المقومات من اجل استعمال القيمة العادلة كأساس للقياس لان سيصعب تطبيقها في الواقع الجزائري بسبب ضعف الاقتصاد وتخلف الممارسات الاقتصادية والتجارية, كما يعتبر اللجوء إلى القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في تقييم نهاية كل سنة مالية أمرا صعب التحقيق بسبب عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر من جهة , و عدم توفر الأسواق و مصادر للحصول على هذه القيمة من جهة أخرى , بالرغم من ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال التزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي, فإعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما أنها تعزز الشفافية و بالتالي تكون مطابقة للواقع و أكثر مصداقية .

2-نتائج الدراسة

بعد التطرق لمختلف عناصر البحث تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

•التكلفة التاريخية و القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي وكل منهما تمتاز بخصائص وتعاني نقائص من شأنها التأثير على عملية القياس المحاسبي.

• التكلفة التاريخية في تاريخ الحيازة هي أصلا قيمة عادلة.

• الميزانية غير المعاد تقييمها لا تظهر الأصول بقيمتها الحالية بتاريخ إعداد هذه الميزانية ، بل تظهر قيمة هذه الأصول بتاريخ شراءها والتي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الأصول بتاريخ إعداد الميزانية.

• إعادة تقييم التثبيتات ضرورية للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي للمحاسبة.

• إن الأولوية لا تكمن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تكمن في التحكم في تسيير وتنظيم الاقتصاد، وتعديل القوانين المنظمة لمنشاط الاقتصادي والتجاري، وبعده يأتي النظام المحاسبي كنتيجة حتمية في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المالية دورا أساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة.

3-التوصيات

بناء على الدراسة النظرية والدراسة الميدانية يمكن إدراج التوصيات أو الاقتراحات التي يمكن التركيز عليها من خلال هذه الدراسة والتي يجب أخذها بعين الاعتبار تكمن في النقاط التالية:

إصدار لوائح ومنشورات داخلية تعرف الموظفين المعايير المحاسبية و القيمة العادلة

ضرورة إجراء دورات تدريبية للمحاسبين في المؤسسة لتمكنهم من الإلمام بالنظام المحاسبي المالي وتطبيقه الجيد.

زيادة الاهتمام في انتهاج النظام المحاسبي المالي في ظل معايير المحاسبية الدولية..

قائمة المراجع

I. الكتب :

1أبو نصار محمد حميدات جمعة معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية دار المكتبة الوطنية الأردن 2008

2. أبو نصار محمد حميدات جمعة معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية دار المكتبة الوطنية الأردن 2008

3. اخضر علاوي, "نظامالمحاسبةالماليةسيرالحساباتوتطبيقاتها"الصفحة الزرقاء ,البويرة2011

4. ايت محمد مراد – النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر – تحديات وأهداف – جامعة بومرداس , 2010

5. حسينالقاضيً،مأمونحمدان،المحاسبةالدولية،الدارالعلمية،عمان،2000

6. حيدر محمد علي بن عطاء ، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة ، دار حامد ، عمان ، 2007

7. د. زياد هاشم يحي السقا , إبراهيم الحبيطي , نظام المعلومات المحاسبية , وحدة الحرباء العراق , 2003 , وناصر نور الدين , أساسيات المحاسبة المالية , الدار الجامعية , الإسكندرية , 2006

8. رضوان حلوة حنان , بدائل القياس المحاسبي المعاصر و دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع و الطبعة 01 , المجلد 01 ,2003

9. رضوان حلوة حنان،مدخل النظرية المحاسبية :الإطار الفكري–التطبيقات العمليةٌ،دار وائل للنشر،عمان،الأردن، 2005

10. طارق عبدالعالي حماد(2003) "المحاسبةعنالقيمةالعادلة"، القاهرة

11. عبد الرحمان عطية , المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي, الطبعة الأولي, دار الجيطالي للنشر و التوزيع, برج بوعريريج, 2011

12. عبد الرحمان عطية , المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي, الطبعة الأولي, دار الجيطالي للنشر و التوزيع, برج بوعريريج, 2011

13. عبد المالك عمر زيد ، المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي : ج1 التاريخي للمحاسبة ، ط1 ، عمان ، 2002

14. عقبة عبد اللاوي حمدي فلة ، إعتماد القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي وتأثيره على جودة المعلومة المالية والمحاسبية مع الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي ، نوفمبر 2012

15. غائم شطاط – المعايير المحاسبية الدولية IFRS / IAS دار نوميديا الجزائر 2009 ص 315 .

16. محمد مطر ، موسيالسويطي ، التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس ، العرض والإفصاح ، دار وائل للنشر ، ط2، عمان ، 2008

17. هيثم السعافين القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية : الإيجابيات المحاسبين القانونيين الأردنيين – الأردن 2004

18. ياسين أحمد العيسي ، أصول المحاسبة الحديثة ، دار الشروق ، الجزء 1 ، عمان 2003

II. المؤتمرات و المجلات :

1. أحمد حلمي جمعة، مؤيد راضي خنفر، المدقق الخارجي وتقديرات القيم العادلة: دراسة تحليلية استطلاعية في مكاتب التدقيق الأردنية الكبرى، المؤتمر الدولي السابع للمحاسبين، عمان 2006

2. جاوحد ورضا،حمديجليلةإيمان،آثارتطبيقالنظامالمحاسبياليالجديدعلىالنظامالجبائيوالجهودالمبذولةلتكييفه،الملتقىالوطنيحولواقعوآفاقالنظامالمحاسبياليفيالمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةفيالجزائر،جامعةالوادي،مايو 2013 ،ص11.

3. رضا إبراهيم صالح اثر توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص التوعية للمعلومة المالية والمحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية الإسكندرية – العدد 02 المجلد رقم 46 يوليو 2009

4. زهيرخضرياسين،القياسالمحاسبي بين التكلفة التاريخيةوالقيمةالسوقيةالعادلة،بحثمقدمللمؤتمرالعلمالعاشر،بغداد، مجلةالمنصور، 2010 ،الجزءالثانيً،العدد 14خاص،بغداددراسةميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس 2002 العدد الثاني

5. سعودي بلقاسم ، سعودي عبد الصمد ، مكانة النظام المحاسبي المالي في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، حيث مقدم للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر ، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية الأسواق ، جامعة ورقلة ،29-30 نوفمبر 2011

6. سيد عبد الفتاح صالح حسن وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) , مجلة الفكر المحاسبي و العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة و عين الشمس , مصر

7. سيد عبد الفتاح صالح حسن وتحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الإبتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) , مجلة الفكر المحاسبي و العدد الثاني ,2009 , كلية التجارة و عين الشمس , مصر

8. عاشوركتوش،النظامالمحاسبيالماليالجزائري :إطارهالعام،أثارهوانعكاساتتطبيقه، الملتقىالدوليحول :النظام المحاسبيالماليفيمواجهةالمعاييرالدوليةللمحاسبة (IAS/IFRS) والمعاييرالدوليةللمراجعة (ISA):التحدي،جامعةالبليدة، 13-14 ديسمبر 2011 ،ص13 .

9. عمر وحسن إبراهيم نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الأزمة المالية (دراسة نظرية) المجلة العلمية للدراسات التجارية – الجزء الثاني – العدد الثاني جامعة حلوان – مصر – مكتبة الشروق الدولية 2004

10. قويدر الحاج قويدر و أخرون ، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الرابع حول : التنافسية والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 08-09 نوفمبر 2010

11. مختار مسامح " النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد , وإشكالية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في إقتصاد غير مؤهل" , الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية " , المركز الجامعي بالوادي , 17 _ 18 جانفي 2010

12. مرادايتمحمد،الياسبدوي،رياضزلاسي،واقعتطبيقالنظامالمحاسبيالماليبعدمرورثلاثسنوات،الملتقىالدولي حولدورمعاييرالمحاسبةالدولية(IAS-IFRS-IPSAS) فيتفعيلأداءالمؤسساتوالحكومات،جامعةورقلة،الجزائريومي 24 و 25 نوفمبر2014،ص56

13. مزياني نور الدين ، فروم محمد الصالح ، المعايير المحاسبية الدولية والبيئية الجزائرية : مقومات ومتطلبات التطبيق، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول : النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية : تحارب – تطبيقات – آفاق ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المركز الجامعي بالواد ، 17-18 جانفي 2010

14. مسعود دراوي, ضيف الله محمد الهادي و محمد قوادري – مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة (قياس وتقييم البنود القوائم المالية) , مداخلة 2012 - 2013

15. النجارجميلحسن.(2013) . أثرتطبيقمحاسبةالقيمةالعادلةعلى موثوقيةوملائمةمعلوماتالقوائمالماليةالصادرةعن الشركاتالمساهمةالعامةالفلسطينيةدراسةتطبيقيةمنوجهةنظرمدققيالحساباتوالمديرينالماليين. العدد 3 .

16. هواري سوسي ، بدر الزمان خمقاني ، نموذج مقترح لتقييم مستوى جودة المعلومات المالية المقدمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي ، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر نوفمبر 2011 .

17. هوام جمعة , مدى ملائمة القيمة العادلة للتقرير المالي , للملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية , جامعة باجي مختار , عنابة , يومي 21 و 22 نوفمبر 2007

III. المذكرات و الرسائل الجامعية :

1. بكاري بلخير," أثرالتقييمالماليعلىمسارالشراكةبالنسبةلمؤسساتقطاعالمحروقاتفيالجزائر"أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية علوم اقتصادية و علوم التسيير , جامعة الجزائر, 2010/2009
2. بن ربيع حنفية ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ، ج 1 ، دار هومة ، الجزائر ،2010
3. حواسي صلاح ، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية ، أطروحة دكتوراه تخصص تسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و جامعة الجزائر 2007 2008

4. د. أحمودة وفاء دور محاسبة القيمة العادلة في تحقيق أهداف الإبلاغ المالي – حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه مقدمه لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ، تخصص مالية محاسبة التسويق في المؤسسة عنابة 2013,2014

5. رفيق يوسفي, المحاسبة معمقة محتضرة مدعمة بأمثلة كلية علوم اقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير ,جامعة العربي تبسي, تبسة 2007, ص86.
6. روحي وجدي عبد الفتاح عود" محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية " مذكرة ماجستيرجامعة الشرق الأوسط ص 48-49 .

7. زهران , عماد (2005) ," مشكلات الإفصاح و القياس المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية" ,رسالة ماجستير،كليةإدارةالمالوالأعمال،قسمالمحاسبة, القاهرة
8. ساريسليمانعطاسليمان، " أثرتطبيقالقيمةالعادلةعلىمؤشرات الأداءالماليفيالقوائمالماليةللبنوكالأردنية"،رسالةماجستير،كليةإدارةالمالوالأعمال،قسمالمحاسبة،الأردن، 2010
9. صبايحينوال، " الإفصاحالمحاسبيفيظلالمعاييرالمحاسبةالدولية(IRS/IFRS) وأثرهعلىجودةالمعلومة" رسالةماجستير،قسمعلوم تجارية،فرعمحاسبةوتدقيق،جامعةالجزائر3 ,2010

10. صلاح, حواس(2008), "التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي", أطروحة دكتوراه كليةإدارةالمالوالأعمال،قسمالمحاسبة ,مصر

11. ماجدعبدالمجيدقباجة،أثرتطبيقالمحاسبةعنالقيمةالعادلةللأصولالمعنويةعلىمحتوىالقوائمالماليةوالوعاءال ضريبيفيالشركاتالمساهمة العامة،أطروحةدكتوراه،تخصصمحاسبة،الأردن، 2009

12. مسعود بوخالفي ، أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، تخصص محاسبة ومالية ، غير منشور ، جامعة الأغواط 2012-2013

13. وليد زكريا صيام , " أثر القيمة العادلة على ملائمة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها دراسة ميدانية على البنوك –التجارية الأردنية", 2006

14. يامن خليل الزغبي ، القياس المحاسي المستند إلى القيمة السوقية وأهمية الشركات المساهمة الصناعية الأردنية ، مذكرة ماجستير ، 2005 ، جامعة اليرموك ، الأردن

IV. المراسيم و المواد القانونية :

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قرار مؤرخ في التعاريف، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادرة بتاريخ:26 يوليو 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف للمالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، معجم قائمة 25/03/2009

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و وزارة المالية , القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها و

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة المالية ، القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 ، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 19،25 مارس 2009 ، المادة 02

4. وزارةالمالية،القرارالمؤرخفي 23 رجبعام 1429 الموافق 26 جويلية2008 المحددلقواعدالتقييموالمحاسبةومحتوىالكشوفالماليةوعرضهاومدونةالحسابات وقواعدسيرها، الجريدة الرسمية،العدد 1925مارس 2009

5. وزارةالمالية،النظامرقم09 -08 المتعلقبقواعدالتقييموالتسجيلالمحاسبي للأدواتالماليةمنطرفالبنوكوالمؤسساتالمالية، الجريدةالرسميةالعدد 145 فبراير 2010

V. المراجع باللغة الاجنبية :

1. Claude-Annie Duplat, **Analyser et maîtriser la situation financière de son entreprise**, Librairie Vuibert, Pris,2004, P 92.
2. Direction Général des impôts, **L'évaluation des entreprises et des titres de sociétés**, Novembre 2006
3. Direction Général des impôts, Op.cit
4. Dunod, Paris, 2010.
5. Georges Legros, **Manuel De Finance D entreprise**, Dunod, Paris, 2010, P167.
6. Hubert de la Bruslerie, **Analyse financier information financier diagnostic et évaluation**, 4 ème édition
7. Jean-Baptiste Tournier, Jean-Claude Tournier, **Evaluation d'entreprise que vaut une entreprise ?**, 4 ème
8. Jean-Étienne Palard, Franck Imbert, **Guide Pratique d'évaluation d'entreprise**, Eyrolles, Paris, 2013
9. Jean-Sébastien Lantz, **Valorisation stratégique et financière**, Maxima, Paris, 2004
10. Pierre Jammar, **L'évaluation des biens immobiliers**, Editor, Belgique, 2012